المثقف العربي والديموقراطية

الدكتور انطون المقدسي

أزمة ديمقراطية أم أزمة مجتمع:

إن أول جواب يتبادر للذهن عند السؤال عن دور المثقف في إنشاء نظام ديمقراطي عربي وموقعه منه، هو أن هذا الدور يقوم على توعية الجماهير إلى حقوقها وواجباتها، على اذكاء روح الصراع الكائنة فيها ضد الاستعمار والرجعية، ضد المحتكر المستغل، على نشر الأفكار التقدمية والاشتراكية أو على وضع خطة عمل منهجي لانقلاب جماعي أو لثورة اجتماعية تعطي السلطة لصاحبها الحقيقي الذي هو الشعب، وإن موقع المثقف هو في قلب الجماهير حيث يستطيع أن يتعرف إلى مشكلاتها فيعيشها، يتقمصها ومن ثم يحللها ليجد الطريق إلى حلها بتعبئة هذه الجماهير وزجها في معركة الاستقلال والتحرر. وذلك بتوزيع المناشير والكتابة في الصحف، ومن ثم التظاهر فالاعتصام فالاضراب فحمل السلاح والثورة.

هذا الجواب يلخص المهام الرئيسية التي يجب على المثقف أن ينهض بها في بلد متخلف مستعمر تحكمه طبقاته الاقطاعية الرجعية وتشمل ضمناً جوهر الديمقراطية الذي هو الشعب معبراً عن إرادته. ولقد نهض بها المثقفون العرب فعلاً - وأحياناً على خير وجه - في كل قطر عندما خاض معركة التحرر والاستقلال، لا بل منذ بداية النهضة (أواسط القرن التاسع عشر) بمعنى ما. وما يزالون ينهضون بها حيث ما تزال أنظمة الحكم مناهضة لقضايا الشعب ومتواطئة مع الأجنبي.

إلا أن هذا الجواب لم يعد كافياً في رحلة ما بعد فك الاستعمار التي هي مرحلة انجاز الاستقلال والتحرر والشروع في بناء الوحدة القومية على أسس شعبية اشتراكية. لا بل يبدو لي أنه صار يشير إلى أهداف هي في الواقع أسئلة أكثر مما هي أجوبة، واشكالات أكثر مما هي حلول، أو هو يضم، إذا شئت مجموعة أهداف عامة، مجردة، غائمة حتى لأكاد أقول إنها غيبية، تطرح الاسئلة التي يطرحها كل مفهوم عنها مثلاً: ما السبيل إلى تحقيق هذا المفهوم أو ذاك، وما الذي حققه المثقفون من هذه المفاهيم وقد تحررت واستقلت أغلب الأقطار العربية، وعدد كبير منها على رأسه حكومات أخذت بكل هذه الأهداف وتزعم أنها في طريقها إلى تحقيقها أو أنها حققت العدد الأكبر منها؟ أولا يختلف دور المثقف الذي هو مواطن في قطر حكومته تقدمية عن زميله المواطن في قطر حكومته رجعية؟...

إن تساؤل مؤتمر يمثل اتحاداً يضم الأكثرية الساحقة من الكتاب العرب وفيهم الشاعر والروائي، المفكر والفنان، الخ.. عن «أزمة الديمقراطية» ليدل على أنهم يشعرون - جلهم إن لم يكن كلهم - أن أنظمة حكوماتهم غير ديمقراطية أو ليست ديمقراطية بما فيه الكفاية، وسؤالهم عن موقع المثقف ودوره ليدل على أن الموقع صار اشكالياً والدور غير واضح، في مرحلة البناء القومي.

الواقع أن الاستقلال نسبي، أقصد أنه يتناسب مع درجة استكمال البناء القومي بأبعاده الاجتماعية والثقافية، الاقتصادية والسياسية وغيرها وشروط وجوده. وكذلك التحرر. وطالما أن البناء لم يستكمل هذه الشروط فبوسع الأجنبي أن ينفذ إلى الدار ويعطل - أو على الأقل يؤخر - حركة نموها - وكلنا يعرف أن الوطن العربي ما يزال متخلفاً في كافة أقطاره، واننا بحاجة إلى جهود أجيال وأجيال كي نستعيد الموقع الطليعي الذي كان لأجدادنا بين الأمم والشعوب.

هذا من وجه ومن وجه آخر فإن الذين خاضوا في عهد الاستعمار والحكم الاقطاعي، معركة الاتصال بالشرق ومعايشته وتحريكه يعرفون بالتجربة الطويلة أن من السهل، اليوم كما بالأمس استثارته بالشعارات الفضفاضة. ولكنها استثارة قصيرة المدى لأنها تستند إلى الغرائز لا إلى العقل الذي يخطط وتعيء الانفعالات لا الأذرع للبناء. والغرائز كالانفعالات تتوارى بسرعة وقد لا تخلف وراءها سوى خيبة الأمل، وعندها يعود الشعب إلى صمته الألفي، صمت أبي الهول فأرادته سر مغلق. وهذا ليس بالأمر المستغرب فالشعب العربي تمرس بالتقية قروناً فصارت جزءاً لا يتجزأ من شخصيته التاريخية، فسرعان ما تنطوي كل فئة من فئاته على ذاتها وتقول غير ما تضمر لتأمن شر كل من تعتقد أن بيده - أو قد تكون بيده - سلطة ما.

أضف أخيراً أن التاريخ يقلب اليوم صفحاته بسرعة

متزايدة إلى حد الإفراط والارهاق. فأجيال الغد التي تشكل أمة المستقبل تختلف كلياً عن الأجيال التي تحتل اليوم الساح، وهذه عن أجيال الأمس القريب. أما أجيال الأمس البعيد - أقصد الخمسينات - فتبدو أحياناً وكأنها من القرون الغابرة. فالذي يعمل في حقل الإنشاء القومي عليه أن يجمع بين خاصتين متعارضتين: الأولى أن يخطط للمستقبل فحضور الحاضر يصير لتوه ماضياً، الثانية أن يكون على درجة من المرونة والجاهزية للانفتاح بحيث يتمثل بسرعة المستجد بجدة حقيقية ويدخله في خططه.

أقول ملخصاً أن المشكلة المطروحة على العرب، مثقفين وأميين، حكاماً ومواطنين هي مشكلة إعادة بناء الأمة الواحدة والمواطن الحر والمجتمع الاشتراكي، على أسس تحتفظ للعربي بشخصيته التاريخية وفي الوقت ذاته تضعه على مشارف القرن الواحد والعشرين، وما الديمقراطية إلا وجه من أوجه هذه المسألة الكلية، في اطارها يجب أن توضع وعلى ضوئها تفهم.

فمن السهل تحديد الأهداف العريضة الاجمالية. ولقد حددت فعلاً في كلياتها المجردة ورددت بكافة الأنغام بحيث حفظها الشعب عن ظهر قلب وملها فسقطت في الفراغ. ويبدو لي أن الأجيال الناشئة كثيراً ما تتجاوزها بيسر ثم تتناساها لتنساها لأنها لا ترى لها أية قيمة اجرائية.

قد يكون من السهل أيضاً تحديد ما يجب على المثقف - وغير المثقف - أن يقوم به ليؤدي واجبه. فأحكام القيم تملأ صفحات الكتب والبيانات الحزبية وأعمدة الجرائد.

والصعب هو رسم طريق واضحة المعالم إلى الأهداف. الصعب هو أن تحدد لكل فئة من فئات المجتمع موقعها. الصعب هو تحليل الواقع العربي المشبع إلى حد التخمة بالتناقضات والفوارق والتفاوتات من كافة الأجناس والأنواع، في السكان عددهم، كثافتهم. أصولهم العرقية والتاريخية، في الثروات، مصادرها وسبل توظيفها، في الايديولوجيات، في المستويات الثقافية وحتى أحياناً في العادات والتقاليد، الخ.. بحيث يحق للمشاهد الخارجي أن يتساءل عن القاسم المشترك بين هؤلاء البشر. ومع ذلك ففي قرارة شخصية كل عربي «شيء» يشده إلى العربي الآخر ويجعله يرى فيه قريباً في النسب وأخاً يفزع إليه.. وهذا «الشيء» صعب التحديد هو الذي يجب انقاذه قبل فوات الأوان. وقد تكون الديمقراطية هي السبيل الأصح وربما الوحيد.

والأصعب هو أن تعرف بعضاً مما يحدث في القطر المجاور لقطرك.

فليس من شأني إذا، ولس من شأن أي باحث بمفرده الإجابة عن سؤال هو أسئلة مطروحة، لا على هذا المؤتمر وحسب، بل على الأمة العربية. والذي ستمضي سنوات وسنوات قبل أن نصير مؤهلين لطرحها بدقة ومن ثم لمعالجتها، فالاجابة عنها. فبحثي سيقتصر على القاء بعض الضوء على بعض المفاهيم الأساسية التي هي أبعاد السؤال: أولاً مفهوم الثقافة من حيث ارتباطه الوثيق بمفهوم الديمقراطية ومن ثم سأشدد على بعض التعارضات الصارخة في الوجود العربي على اعتبار أنها العوامل غير المباشرة التي جعلت أنظمة الحكم في الوطن العربي تراوح بين المركزية والسلطة المطلقة.

وأحاول في فقرة ثالثة استجلاء بعض معالم أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.

وأسائل رابعاً وأخيراً عن موقع المثقف في هذا الوطن: أين هو ولماذا لا يحتله؟ وعن دوره: ما هو وعما إذا كان هو المسئول أم لا عن عدم الاضطلاع به.

... أم أزمة إنسان:

الثقافة فسحة وعي كلما اتسعت وتعمقت مكنت صاحبها (المثقف) من أداء ثلاث من وظائفها تجعل منها الأساس الذي يقوم عليه الحكم الديمقراطي: الأولى تصور وتصوير الجماعة المعنية في واقعها الراهن والتمييز في القوى التي تتألف منها بين ما هو متحفز للعمل فهو طليعي وبين ما هو منهك استنفد كافة طاقاته فهو على أهبة الزوال، أو إذا شئت أيضاً تبين إمكانات الجماعة المستقبلية وعزلها عما يعيق تفتحها. الوظيفة الثانية هي الرؤية الواضحة جهد المستطاع لموقع هذه الجماعة من العالم والدور الذي يمكن أن تلعبه بوصفها قوة من قواها. إذا عرفت كيف تفيد من طاقاتها. الوظيفة الثالثة، وهي الحاسمة أو الأخطر شأناً - رسم الطريق التي على الجماعة أن تسلكها لتوظف قواها الحية ومخزونها من الطاقات الطبيعية والإنسانية بحيث تعطي مردودها في ظرف معين على أكمل شكل ممكن، هذه الوظائف متكاملة لأنها أوجه ثلاثة لفعل واحد هو الفعل الذي يتحرر به الإنسان فرداً أو جماعة من أصنام ماضيه لينشىء مستقبله أو أيضاً ليكون ذاته بأسنتها، وهذا التكوين في جوهره مسمسلى وما الحرية إلا بعد من أبعاد هذا الفعل هي منه في مركز الصداره.

فالثقافة هي الطريق إلى التحرر.

والإنسان الحر وحده يستطيع أن ينهض بعبء الديمقراطية والتعبير المبين، أدباً كان أم فكراً، شعراً أم فلسفة أم فناً، عملاً أم نظراً، هو قمة الثقافة.

وبتعبير آخر فإن الثقافة هي قدرة الإنسان على لَمّ شتات عالمه وتنظيمه على أسس تتوافق مع الظرف الذي تجتازه الجماعة، فأداؤه بكلام فني معقول، فالسيطرة عليه وتبديله، أي نُقله باستمرار إلى موضع أحسن مما هو عليه.

والثقافة كالديمقراطية والحرية والابداع بكافة أنواعه، الثقافة ككل أنماط الوجود مرتفعة المستوى ليست وضعاً يستقر فيه الإنسان مرة ولكل مرة، بل عليه أن يستحقها دائماً وأبداً. فمتى ضعفت في الإنسان المقدرة على الابداع، متى كفّ عن اعناء ذاته، متى حارت قواه - قل: متى هرم - استسلم لعاداته فحولها إلى أصنام يعبدها وصار أسيرها. والجماعة التي تراوح مكانها زمناً، التي تقلد ولا تبدع، تسقط بسرعة عن المرتبة

الثقافية التي بلغتها وتنزلق على منحدر الانحسار، فتتحول الحريات فيها إلى أعراف أو شعائر نمطية تقيد سلوك أفرادها وفئاتها وتمنعهم من التقدم. فالايديولوجيات الأكثر طليعية وعلمية تفقد تدريجياً الكثير من قيمتها وتتحول إلى كليشيهات وشعارات عندما لا تطور ذاتها مع تطور الواقع أو بالأحرى عندما تعجز عن تبديل الواقع والتطور معه. وقد تخنق عند العباقرة الملتزمين بها مواهبهم الخلاقة. والمدرسة التي يتحول التدريس فيها إلى تلقين معلومات يحفظها الطلاب غيباً ليكرروها - أحياناً ببغائياً - في الامتحان وبعده ينسونها هي ألد أعداء الثقافة. وقد تقوض في المجتمع الذي يأخذ بها أسسه الأرسخ جذوراً.

وتطرح علينا الثقافة، إذا فهمناها على هذا الشكل، ثلاثة أسئلة أساسية: ما هي وسائلها؟ ما المعيار الذي نستخدمه لنعرف ما إذا كانت الوسائل التي نستخدمها ناجعة أم لا، وما إذا كانت ثقافتنا صحيحة أم فاسدة؟ وبالنتيجة من هو الإنسان المثقف؟

ليس معيار الثقافة المعلومات وإن كان حد أدنى منها ضرورياً، وليس أيضاً الشهادة الجامعية وحدها وإن كانت هذه من مؤشرات الثقافة الهامة. فالمناضل في الأحزاب ذات البرامج الثورية قد يبلغ وعيه بعد سنوات من التمرس في تعبئة الطبقات الشعبية وتوجيهها، درجة من الارهاف والاحاطة ودقة المحاكمة تضعه، أقله في المجال السياسي، في مستوى المثقف الجامعي من الدرجة الجيدة. وفي رأي علماء النفس والاجتماع أن العامل المتخصص باختصاص تقني دقيق يحتاج إلى ثقافة علمية نظرية فوق المتوسط قد تبلغ محاكمته مستوى حامل شهادة من شهادات الدراسات العليا الجامعية. وهو يمنح في بعض البلدان المتقدمة أجراً يضاهي مرتب حامل هذه الشهادة وقد يفيض عنه.

إذ أن الثقافة إحاطة ونفاذ، أقصد التمييز في مجمل وضع معين أو في موضوع نظري بين أبعاده الأساسية والثانوية، بين معقوله ولا معقوله ومن ثم الكشف عن الأسس التي يقوم عليها فالحكم على قيمته، وفي مرحلة أخيرة وضع نموذج اجرائي، يمكننا من تقويمه أو تبديله. وهذا ما كان يسميه أفلاطون الكشف في الشيء عن مفاصله الطبيعية، أو (رؤيته من حيث هو كما تقول الفلسفة الاغريقية) وذلك بقصد الحكم على درجة تحقيقه - أو لا تحقيقه -، لنموذجه أو درجة قربه منه.

الثقافة باختصار هي إغناء العقل ونماؤه بحيث يمكن المرء من الحكم بالسرعة اللازمة على قيمة وضع أو موضوع أو في الحد الأدنى إبداء الرأي بشأنه.

ومن المؤسف أنها ارتدت - وترتد أكثر فأكثر - في البلدان المتخلفة (ومنها الوطن العربي) إلى الشهادة كلما علت درجتها كانت ثقافة حاملها أرفع. وصارت الشهادة أداة ترقية اجتماعية يهجر من أجلها الشباب الريفيون حقولهم لاعتقادهم أنها ترقى بهم إلى المستوى المدني. وكذلك أبناء الطبقات الشعبية في المدينة فهم يفضلون الشهادة الجامعية على المهن اليدوية لأنها تضعهم في مصاف البورجوازيين أو تقربهم منهم. وينتسبون في أغلبيتهم الساحقة للكليات المدعوة خطأ نظرية (الآداب، الحقوق، الخ) لاعتقادهم أنها أقرب منالاً. وقد صارت حقاً كذلك، لا بل تدنت في بعض الجامعات العربية إلى حد التفاهة. وعندما ينالون الشهادة يتسكعون على أبواب الدوائر الحكومية طلباً للوظيفة. ويشكلون جيشاً من العاطلين عن العمل أو من الموظفين الذين لا تدري ما العمل الذي يقومون به. ثم يقضي أحدهم حياته يتذمر من سوء الحال أو يسلك الطرق الملتوية ليعيش هو وأسرته بشكل لائق.

وهذا خطأ فاحش في التقدير إذا قسنا الثقافة بمقياسها الحقيقي الذي هو مستوى معين من المحاكمة. فقد يكون ابن الشعب الذي تمرس بالكفاح من أجل رزقه وخبر الناس في ساح العمل فعرف «الحياة» على حقيقتها، قد يكون - وهو كذلك في أغلب الحالات - أقوى حدساً وأسرع استجابة وأسلم محاكمة من حامل الشهادة الجامعية الذي اقتصر طوال سنوات على حفظ الكتب المقررة عن ظهر قلب.

وبالمقابل فإن الفلاح العربي وابن الشعب وابن البادية على درجة من الوعي والحذر تكاد تفقدهم كل عفوية، فسذاجتهم مفتعلة وقد يتظاهر أحدهم بالجهل والغباء «مداراة لزمانه» كما يقولون. وبالفعل فإن كلاً منهم يعرف بسرعة مخاطبه ويرتب له بالسرعة اللازمة الجواب الذي يعتقد أنه يتوقعه منه على الخصوص إذا لاحظ أنه ذو سلطة أو قد يكون يوماً ما ذا سلطة. إذ أنه منكفىء على مصالحه الذاتية لا يتعداها، وهو نافذ البصيرة ضمن حدودها، سريع الادراك. على العكس من الجامعي الذي تحجب عنه الكتب حقيقة الواقع فيقنع بالأحكام العامة الغائمة أو بالشعارات إذا كان حزبياً.

والواقع أن العربي، حاكماً كان أم مواطناً، مثقفاً أم جاهلاً، ابن تاريخ طويل، قرونه الأخيرة على الخصوص عصور غزوات وفتوحات وخصومات داخلية دامية مزقت الوطن العربي وخلفته لنا أشلاء، كما أن العربي عانى خلالها كافة أنواع الامتهان من أحكام جائرة وبطش وتهجير وتشريد، الخ... بحيث صار الكبت فيه طبيعة ثانية، فهو مزدوج الشخصية، من جهة يتفتح للآخر، يبادره بالمودة، يضحي في سبيله - وتلك طبيعته الأصيلة - ولكنه يسيء الظن به عند أول بادرة لا تعجبه فيلجأ إلى الحيلة وكأن الآخر خصمه حتى يثبت العكس. والعربي اجمالاً - وباستثناء قلة قليلة من النخبة رفيعة الأخلاق - لا يفهم العلائق الاجتماعية - السياسية إلا على أنها علائق حاكم بمحكوم سمتها الأساسية الدائمة (يشخصه كل من الطرفين) لا علائق مواطنة ناظمها التشريع فهي موضوعة. فلا وجود عنده للمصلحة العامة، والمؤسسة مرتبطة بشخص مديرها فبوسعه العبث بها دون أي وازع أخلاقي أو وطني إذا كان بمنأى عن عين الرقيب أو إذا ضمن أداءه بأية وسيلة مشروعة كانت أم غير مشروعة.

إنه بحاجة إلى مناخ عام اجتماعي - سياسي من الطمأنينة والأمان المستمرين يعيد إليه ثقته أولاً بالحاكم ومن ثم بذاته

وبالجماعة، ومن جهة أخرى إلى تربية طويلة ممتدة على أجيال تعيد تكوينه فتعيده إلى طبيعته الانسانية الأصيلة وفي الوقت ذاته تضعه بمستوى القرن الواحد والعشرين الذي صرنا على مشارفه وبدأنا نلجه.

وما الديمقراطية إلا حصيلة هذين العاملين: الثقة بالحاكم والتربية العقلانية السليمة. وكذلك بالمناسبة التحرر من الاستعمار بكافة ألوانه وتحرير الأرض التي أصبحت أرضين. والتربية عمل ثقافي ومن شأن المثقف.

وأنا أعني الثقافة العامة، كما قاربتها بسرعة، وأفهم بكلمة «مثقف» في هذا البحث السريع كل من يسهم بشكل أو بآخر في فعل تكوين الإنسان، أقصد: المعلم والمربي من كافة درجات التعليم، والشاعر والمفكر، الكاتب والفنان أياً كان فنه، وأيضاً الصحفي والاعلامي بشكل عام. وكذلك البيروقراطي على الخصوص في الأقطار التي أخذت بمبدأ التحويل الاشتراكي وحيث البيروقراطية المتضخمة (إلى حد الانتفاخ أحياناً) تمثل وتحدد قطاعاً كبيراً جداً من العلائق الاجتماعية وعلى الخصوص العلائق بين الحاكم والمواطن إذ فيها يتدرب المواطن على التعامل الموضوعي مع الناس، وهذا واحد من أسس الديمقراطية.

أضف السياسي الذي هو- على الخصوص في البلدان المتأخرة، حيث ملكة التحليل ضعيفة- المربي الأول بسلوكه وكلامه وتوجيهاته، فكل بادرة تصدر عنه تعادل بمفعولها المباشر على الأقل، عمل عشرات المثقفين. ووحده يستطيع أن يعيد الثقة للمواطن بوطنه إذا كان صريحاً في كلامه موضوعياً في أحكامه وتقديراته نزيهاً في معاملته للناس. كما يستطيع أن يكون الإنسان الديمقراطي إذا كان على صلة حقيقية بالمواطن العادي يصغي إلى شكاواه ويجهد كي يستجيب للمشروع منها.

والعمل الاجتماعي- السياسي هو أيضاً أداة تربية جيدة. فالنقابات والاتحادات ومنظمات الشباب الرياضية والكشفية والنوادي الفنية والثقافية وغيرها من وسائل تنظيم المجتمع الحديث قد يكون لها أحياناً من المفعول التربوي ما للحزبي وللكاتب وللمفكر. إذ أنها هي التي تنقل المواطن تدريجياً من العلائق الشخصية، قبلية كانت أم طائفية أم اسروية، إلى علائق اجتماعية موضوعية تتوافق مع روح حضارة العمل والانتاج.

أما الاختصاص الدقيق فتأثيره التربوي والثقافي غير مباشر. إذ من المعلوم أن المتخصص باختصاص عال كثيراً ما يتجنب خوض غمار السياسة اليومية. ولكن دور الهيئات المتخصصة يتزايد مع غزو التكنولوجيا المتزايد لكافة مرافق الحياة، فهذه الهيئات هي التي تخطط للمشروعات الكبرى وتضع النماذج الاجرائية لتحقيقها. وهي تؤثر نظام الحكم شديد المركزية على نظام الحكم الديمقراطي لأنه يتوافق مع نوع عملها البعيد عن فهم الإنسان العادي، وهي تفرض أحياناً الحكم المركزي لا شعورياً على الحاكم.

ومن المؤسف أن الدوائر العليا المشرفة على السياسة الثقافية في الوطن العربي توجه سياستها أكثر فأكثر نحو اعداد التقنيين المتخصصين، وإن كانت تعجز أحياناً عن ايجاد عمل لهم يمارسون فيه اختصاصهم حقاً. وبالمقابل فهي تهمل الثقافة العامة وتستهين بأصحابها ودعاتها. وهذا أيضاً خطأ فاحش، إذ أن المطلوب هو إعادة تكوين الإنسان العربي والإنسان يتكون وينمو... ويتقهقر كلا أو بأغلب أبعاد وجوده. فالاختصاص ضعيف الجدوى، وقد يسيء إذا لم يكن مصحوباً بثقافة عامة تمكن صاحبه من فهمه وممارسته في مكان وزمان محددين، وعلى سبيل المثال فإن الحاسبة الالكترونية والطائرة.. وأية آلة أخرى تنتجها التكنولوجيا الحديثة تستلزم شعراً وفكراً، عادات وتقاليد... موسيقى وفناً ينسجم معها.

إن ذهن العربي على درجة من المرونة والجاهزية- أي القدرة على الانفتاح- تمكنه من تمثل منجزات الحضارة الحديثة واستخدامها باتقان على الخصوص في مجالات العلم والتقنية حيث برهن في شروط معينة عن قدرته على الابداع. بهذا تتسع فسحة وعيه وتتعمق بسرعة. ولكن ما ان يمارس فعاليته في ظروف مجتمعه العادية حتى يفرض عليه ذاته من جديد- شعورياً ولا شعورياً- الموروث برمته كما نقلته إليه قرون الانحسار، على الخصوص في حساسيته (تجاوبه مع الموجودات) وعقليته أو طرق فهمه للقيم الأخلاقية واستجابته لمعاني الوجود الكبرى. بهذا تعود إلى شخصيته «ثقالة» كان يعتقد للسبب ذاته محاكمته أي قدرته على الاحاطة بوضع اجتماعي معين أو بموقف من مواقف حياته وتعريته وتقييمه بما له وبما عليه، وتلك بداية التحرر مع الأسف.

ليس المطلوب بدون شك اسقاط التاريخ أو تعليقه، فهذا ممتنع، كما أن التنكر للماضي دفعة واحدة يفقدنا شخصيتنا الحضارية. وإنما المطلوب هو إقامة فسحة بيننا وبينه- وأيضاً وبالتالي بيننا وبين واقعنا الراهن، بيننا وبين ما حفظناه من علوم ومعارف، بين كل منا وبين ذاته الشخصية والاجتماعية- فسحة تمكننا من السيطرة على عناصر وجودنا وأبعاده للتوجه به شطر المستقبل الذي هو حاضرنا الحقيقي.

وهذه المسألة هي التي أسميها فسحة الجاهزية.

إن قوتنا نحن العرب في تاريخنا فهو الذي جعلنا نصمد قروناً للغزو والتدمير، للاستبداد والاستعمار، فحفظنا بذلك في الوجود. ولكن آن الآوان كي نقرأ الفائت على ضوء الآتي فنجعل من الماضي مستقبلاً، وهذا جوهر «التقدم».

كما أن الانكفاء على هذا الماضي واجتراره هو جوهر «الرجعة».

فالقضية أو الأزمة إذا شئت هي قضية أو أزمة ثقافة أقصد تكوين الإنسان كما قلت.

والقضية هذه أكثر القضايا اشكالية.

والأزمة هذه أكثر الأزمات استعصاء على الحل.

وأقصد بكلمة «أزمة» هنا مجموعة التعارضات التي تعجز الجماعة عن تخطيها. وعندها ينكفىء كل فريق من فرقائها على ذاته معتقداً أنه بذلك يضمن مصالحه ويتهم «الآخر» بالتقصير ناسياً أو متناسياً هذه الحقيقة الأساسية وهي أنه لا وجود للجزء

بدون الكل، أو أن الكل إما أن ينهض كلا أو يكبو كلا.

فاشكاليتنا نحن العرب هي وجودنا على مشارف القرن الواحد والعشرين تاريخاً يعجز عن دفعه إلى الأمام فيشدنا إلى الوراء. وفي وضع كهذا تستسلم الجماعة للحكم المركزي وأحياناً الاستبدادي لأنها لا تستطيع حكم ذاتها بذاتها.

فالتعارضات غير المحلولة التي تستدعي الحكم غير الديمقراطي هي التي علينا أن نشدد الآن على بعض منها، ثم نسائل عن الديمقراطية وعما تنتظره الأمة العربية من مثقفيها من أجل تحقيقها.

أربع تعارضات:

إن الذي وضع الأمة العربية في موقع الأزمة هو صدمة الحضارة الحديثة التي هزت كيانها من الأساس بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخها الطويل، على الخصوص أنها وقعت بعد قرون من الضعف والتردي والاحتلال. وما تزال الصدمة منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى اليوم تغوص أكثر فأكثر في أعماق اللاشعور الجماعي لتعيد منه إلى سطح الشعور صراعات من كافة الأنواع والألوان. كنا نعتقد، لسنوات قليلة خلت، أنا تجاوزناها ودفناها إلى الأبد. وسوف يمضي زمن طويل، سوف تمر الأمة بمحن كثيرة، على ما يبدو، قبل أن تمتص الصدمة فيعود التوازن والاستقرار إلى كياننا الفردي والاجتماعي.

هذه الصدمة هي التي نفضل - نريد - ألا نراها، مع أن الرؤية الواضحة هي التي تمكننا من اتقاء شرورها الكثيرة. إذ ليس من السهل على أمة كانت تعتقد - بحق - لماض نسبياً قريب منا، أنها من الحضارات في الطليعة وأن ثقافتها أرقى الثقافات وأعلاها شأناً، ليس من السهل عليها أن تستيقظ على فجأة لتجد ذاتها تجاه فاصل حضاري - ثقافي، ربما زاد عن ستة قرون، يفصل بينها وبين الأمم المتقدمة. والأدهى أن هذا الفاصل قد يكون الآن في تزايد. فالتراث الضخم من العلوم والآداب، من الفلسفات والفنون، من البنى والعادات والقيم والمعاني... عالم متكامل قائم يتحدانا في وجهنا: اما أن نتمثله ونسهم في حركته، واما أن يلاشينا.

لقد وضعنا أملنا بين الأربعينات والخمسينات في اليقظة الشعبية التي كانت، وما تزال تنقل الجماهير من هامش التاريخ حيث كانت تجتر بؤسها إلى ساحه. فالشعب وحده يستطيع مبدئياً، إذا وضع في شروط ملائمة، أن يتجاوز التقصير أياً كان حجمه ونوعه. ولم نكن مخطئين. فمن ثمارها النهضة الثقافية - الأدبية في أواسط القرن التاسع عشر التي بدلت أسلوب الكتابة العربية والمنعطف نحو الحداثة في الشعر (أواسط الخمسينات) الذي بدل لحد كبير حساسية العربي (تعامله مع الموجودات) وذوقه وكذلك انتشار الايديولوجيات التقدمية الاشتراكية الذي ما يزال يبدل شخصية الشعب العربي وظهور الأحزاب والتجمعات السياسية اليسارية التي كونت رأياً عاماً جديداً تصدى للاستعمار ومؤامراته والتي شقت للممارسة السياسية طرقاً غير التي سلكها آباؤنا وأجدادنا وأحسن مردوداً منها.

والواقع أن الصدمة صدمات، اللاحقة منها أقوى من السابقة، فما أن نعتقد - خطأ أم صواباً - انا تجاوزنا الواحدة حتى تضعنا التي تلي أمام مشكلات أكثر استعصاء على التذليل. وأولاها كانت صدمة الحضارة الصناعية التي حملت الينا، إلى جانب منجزاتها التقنية، مبادىء الثورة الفرنسية ومعانيها، وهي التي صارعها جماعة النهضة الأوائل. وتلتها الحرب العالمية الأولى فالثورة السوفييتية التي أدخلت أول تبديل كبير على وجه العالم في القرن العشرين والتي تسارعت معها حركة تحرر الشعوب على الخصوص في العالم الثالث.

ونظن بعد الحرب العالمية الثانية أننا بدأنا حقاً نصير أسياد أنفسنا، القطر تلو الآخر، فبوسعنا أن نتمثل تدريجياً الحضارة المستجدة ونؤلف بينها وبين موروثنا الثقافي التاريخي، فإذا بنا، على فجأة مرة بعد مرات، في مواجهة الصدمة الأعنف والأبعد مدى، أقصد صدمة الحضارة العلمية - التقنية التي ترمي في الماضي البعيد موروث القرن التاسع عشر برمته وتشكل بعدا أساسياً من أبعاد منعطف في تاريخ الانسانية ما تزال - ونزال - في بداياته. فالأدب والفن والفكر، الاقتصاد والسياسة وتنظيم الجماعات، وبمعنى ما الإنسان ذاته وأيضاً الاستقلال والديمقراطية، الخ... معها غيره قبلها، وكذلك التسلط والاستغلال. والاحتلال والاستعمار.

وتشق الثورة العلمية - التقنية للأمل في انقاذ الانسانية الفقيرة المعذبة أبواباً جديدة. فبوسع التكنولوجيا أن تضمن مبدئياً لكل إنسان الغذاء والدفء والسكن الصحي والعلاج ومبادىء المعرفة، وأيضاً مع الزمن العمل الذي يضمن له تحقيق العديد من إمكاناته وتفتح أهم مواهبه. إلا أن أبواب الأمل الكبير هذا لا تنفتح إلا للجماعة التي هي من مقياس الثورة العلمية - أقصد الجماعة التي تحقق شرطين أساسيين، كل منهما في الواقع مجمع شروط: الأول هو، على الأقل وفي مرحلة أولى، تمثل منجزات هذه الثورة متسارعة التطور، الثاني تنظيم الجماعة ذاتها بشكل يمكنها من استخدام هذه المنجزات. والشرط الأخير هو الصعب تحقيقه إلى حد الامتناع أحياناً في البلدان المتخلفة، إذ يستلزم أولاً إنشاء بنى اجتماعية - مهنية قادرة على تسيير القوى التي تعبأ للتنمية في الأقلية التي تسمح لها باعطاء مردودها على الوجه الأحسن، ثانياً تكوين الأطر المتخصصة من كافة المستويات لتسيير العمل في المعامل. وتستلزم أخيراً مجتمعاً على درجة من المتانة بحيث يحتوي القوى الشعورية واللاشعورية التي تستثيرها الآلة الحديثة.

والواقع غير ذلك تماماً. فالقوى تهدر كالأرصدة بلا حساب، والمتخصصون يهجرون - جلهم إن لم يكن كلهم - الشعب الذي علمهم، والسكان يزدادون بتسارع مخيف وتزداد معهم الأمية والبطالة والفوضى، والريف يقفر، والصحراء تتقدم، لأن الشباب القادر على العمل يهجر الحقل ليتسكع في شوارع المدينة... وهكذا دواليك، وكلها من أمراض التخلف. هذا مع العلم أن في كل من هذه الأمم خططاً خمسية وسبعية... وما شئت

من التشريعات والايديولوجيات والأنظمة الحديثة جداً.

والقوة الأكثر خطراً بين القوى التي استثارتها صدمة الحضارة التكنولوجية هي بدون شك «التاريخ»،أقصد عودة «القديم» كما يقال في لغة علم النفس التحليلي أو «المكبوت» الجماعي إذا شئت. فالصراعات القديمة بين «الفرق» من كافة الأنواع والألوان والطعوم وما خلفته من أحقاد تفلت كل منها من عقالها في الوقت الملائم، وعلى الأجنبي التقية. فثمة الحروب الأهلية والنزاعات الطائفية وصراعات العصبيات القبلية أو شبه القبلية وغيرها، وكلها تنهك الأمة الواحدة وتوزعها على أقطار وقد تجعل منها في نهاية المطاف أمماً. على أية حال فإن الأمم المتقدمة أو المصنعة تنفذ عن هذه الطريق إلى صميم الأمم المتخلفة وتستولي عليها جسداً وروحاً.

ويحق للمرء أن يتساءل ما إذا كان يمكن لحكم ديمقراطي حتى ولو كان شكلياً أن يقوم في مثل هذا المناخ.

ثمة خطأ فاحش يرتكبه الكثيرون عندنا إذ يعتقدون أن لنا نظاماً من القيم الأخلاقية والمعاني الوجودية والروحية رفيع الشأن لا يعادله أي نظام آخر في العالم،وهو كامل ومتكامل الأسس والمبادىء الكبرى- وحتى أحياناً التفصيلات الجزئية- اللازمة لتنظيم الجماعة العربية (وغير العربية في نظر بعضهم) سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. فلا يعوزنا كي نتحرر وسنكمل شروط وجودنا أمة في الطليعة من الأمم سوى... الأداة أو الوسيلة التي هي منجزات التكنولوجيا. وبالمقابل فإن هناك فئة أخرى- صارت اليوم أقل عدداً مما كانت عليه في السابق، كما يبدو لي- تعتقد أن لا خلاص للعرب إلا بتبديل جذري لشخصيتهم الموروثة بأخرى تكون صورة عما هي عليه الأمم المصنّعة.

ربما ان القيم الأخلاقية ومعاني الوجود الكبرى في كلياتها المجردة تراث مشترك بين الناس أجمعين. ومما لا شك فيه هو أن أجدادنا جسدوها في منجزاتهم الحضارية والثقافية على طريقتهم وبشكل يتجاوب مع حاجاتهم إذ ذاك،وأضافوا إليها قيماً ومعاني أخرى أغنتها. وأظن أنه ليس من الصعب على الإنسان أن يستخلص من تاريخنا وتاريخ الانسانية- وأيضاً من تجاربه اليوم- هذه القواسم المشتركة.. وتحديدها في صيغها العامة: ولكن العسير إلى حد الامتناع أحياناً على المتخلف هو تحقيقها اليوم في زمان ومكان معينين. ومن ثم فإن منجزات التكنولوجيا ليست أداة حيادية تستعملها كما تشاء، بل هي عمل ابداعي يعبر عن وجه من أوجه حضارة متكاملة بعضها مع البعض الآخر كما أشرت إلى ذلك، وأضفت انها تضعك أمام تحد مخيف: اما أن تتمثلها أو تستعبدك. أقول «تتمثلها» لا «تقلدها» ولا أيضاً «تتبناها» والفرق شاسع بين الاثنين. فالتقليد هو مسخ. أما التمثل فيقوم على أن تطور شخصيتك انطلاقاً من مواقعها وعناصرها وأبعادها التاريخية بحيث تصبح بمقياس الحضارة الحديثة فهماً وابداعاً.

الموقفان في حقيقتها نظريان. والواقع أن الإنسان اليوم بشكل عام في صراع مع الآلة. فهو بمعنى ما يعيد تكوينها أو يستخدمها فيجعلها على صورته ومثاله،كما أنها بدورها تعيد تكوينه أيضاً على صورتها ومثالها،وسوف يمضي زمن طويل قبل أن يحصل التوازن بينهما.

والموقفان إلى ذلك يضعانا في مواجهة التعارض- الأم الذي يهيمن على الوجود العربي برمته في أفراده وجماعاته (مع فوارق في الدرجة لا في الطبيعة كما يقول الفلاسفة) ومنه تنبثق- أو تكاد تنبثق- التعارضات الأخرى كلها بشكل أو بآخر. أقصد التعارض بين القديم والحديث.

لقد قيل ويقال إن العلاقة بين الحدين ديالكتيكية،إذ أن كلا منهما يستدعي الآخر ويكونه. فالحديث هو الذي يجعل القديم قديماً، والقديم هو الذي يجعل الحديث حديثاً. وهذا صحيح.

إلا أن التعارض قد يبلغ حد القطيعة فالانفصام بحيث يمزق الموجود ويلاشيه. فكم وكم من الأمم صارت أمماً أو زالت من التاريخ لأنها عجزت عن حل اشكاليتها أو عن تطوير ذاتها بحيث تتلاءم مع الوضع العالمي. فالاغريق القدامى استعمروا تدريجياً وتلاشوا من الوجود بسبب من صراعاتهم الداخلية التي استنفذت قواهم كلها. وامبراطورية روما كذلك لأسباب كثيرة أذكر واحداً منها هو استسلام روما ذاتها لما يشبه اليوم المجتمع الاستهلاكي. لم نصل بعد نحن العرب، والحمد لله، إلى هذا الحد، ولكن يحق لنا أن نتساءل ما إذا كنا على مشارفه؟

وبغير مجرد فإن من التعارضات ما يبلغ حدا من الشدة والعمق بحيث يمتنع التأليف بين حديه، أو أن المغايرة قد تبلغ درجة قصوى من اللاتجانس بحيث أن الفاصل بين (الذات) و (الغير) الذي يجعل من كل منهما نفياً للآخر يستدعيه، يتحول إلى عدم (بالمعنى القوي للكلمة) تمتنع معه كل صلة، كما يقضي بذلك الديالكتيك الكلاسيكي بشكليه (المثالي والمادي).

لنلاحظ على سبيل المثال أنا لم نمر بمرحلة من مراحل تاريخنا كان التراث الذي هو القاسم المشترك بيننا، مهما تباعدنا وتفرقنا، واللحمة الداخلية التي تتخطى الحواجز الجمركية والايديولوجية والاقتصادية وغيرها لتجعل من العربي قريباً وأخاً لأي عربي آخر، هذا التراث لم يكن في يوم من الأيام مهدداً، لا بالغزو الأجنبي وحسب- فالأجنبي يحتل الأماكن الضعيفة من الجماعة- بل أيضاً بالخلافات الداخلية التي تجعل الصلة الثقافية ذاتها بين قطر والقطر المجاور له أعسر بكثير من الصلة مع الأجنبي. وهذا سبب من جملة أسباب كثيرة أخرى (وقد لا يكون أخطرها) أرى أن ألفت النظر إلى واحد منها هو غزو العامية للغة الذي هو أخطر من الغزو الأجنبي.

فالتعارض الثاني الكبير هو بين الوحدة والتجزئة.

إن الساح العربي في المرحلة الراهنة مسرح لتصدعات وانشقاقات ومنازعات وحروب محلية وأهلية تعيد إلى الذاكرة الحروب القبلية في الجاهلية،بحيث يبدو هذا الساح للمشاهد الأجنبي وكأنه ضرب من ضروب مسرح العبث الأكثر مأساوية

وقد حققت على أرض الواقع. والأمر بعد أدهى مما كان عليه في الجاهلية، فقد كانت يومها للخلافات حدود لا تتجاوزها هي حدود العصبية القبلية. أما اليوم فالتجزئة لا يحدها حد على ما يبدو. هذا مع العلم أن الحاكم والمواطن العادي في هذا الوطن، المثقف والأمي يعرفون أن قوانا كلها مجتمعة تكاد لا تكفي لحل مشكلاتنا المتراكمة التي ألحت إلى بعض منها.

لقد صرنا اليوم نقنع بالتضامن عوضاً عن الوحدة التي كانت لسنوات قليلة خلت الهدف الذي لا نرضى عنه بديلاً. والتضامن العربي اليوم هش هشاشة الأنظمة السياسية.

قيل إن المصائب تجمع، وهي توحد بيننا لحد ما في الحالات القصوى، أقصد الغزو الأجنبي المعلن. فمتى انحسر - جزئياً - عدنا إلى جاهليتنا المستعادة - حتى اليوم دوماً مستعادة - ونسينا أن الأجنبي صار عند بعضهم من أهل الدار، وعند الكل عشش في النفوس لا يقاومه سوى الموروث القديم الذي هو معه في صراع مستمر.

إن الأمل الوحيد اليوم - في هذا المجال كما في بقية المجالات - هو الشعب الذي يكاد يقف في أغلب الحالات موقف المحايد من الصراعات العربية التي يدفع هو مع ذلك ثمنها. وحياده هذا يمكنه من الحفاظ على الصفات التي عرفت عنه طوال تاريخه الطويل وفي طليعتها، الصبر على المكروه، الجدية في العمل والمثابرة عليه، الكثير من حسه السليم، صيانة ما تمكن صيانته من تراث الأجداد... وهذا الاعتقاد الراسخ بأن الأنظمة، مهما طال عمرها، إلى روال. فثمة القدرة على الصمود التي مكنته من صيانة الوحدة طوال قرون الانحسار أقصد شعوره الغامض بالانتماء إلى وحدة عليا غائبة - حاضرة أسميناها مع النهضة «عروبة».

بهذا المعنى وبمعان أخرى أرى أن التعارض الثالث هو بين الحاكم والمواطن.

والرابع بين اليمين واليسار، بين الرجعي والتقدمي.

والتعارضات الأربعة حاضرة في كل عربي، فرداً وجماعة.

إن مفارقة التعارض الأخير ليست في أنه شطر الوطن العربي برمته وكل قطر بمفرده إلى شطرين كبيرين، فقد ألفنا تبدل المعسكرات السريع كما ألفنا انتقال الفرد أحياناً بين عشية وضحاها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وبالعكس. وليس بالأمر المستغرب تبديل المواقع في وطن مجزأ، فلكل قطر من أقطاره تطوره وتاريخه وثوراته، الخ... أو قل إن عدم الاستقرار أمر طبيعي بمعنى ما في وطن يتلمس طريقه إلى وجوده وإلى هويته. المفارقة هي في أن الكلام والكتابة والشعارات تقدمية جداً في حين أن الممارسة قبلية، والبنى الاجتماعية والسياسية المستحدثة (حيث استحدثت) موضوعية قوامها العمل وناظمها التشريع في حين أن العلائق شخصية، الانتماء شكلاً للأمة وفعلاً لزعيم ما قد يكون أحياناً الوجيه المحلي الذي هو الوسيط بين المواطن والحاكم.

فالواقع الموروث هو العقلية القبلية التي لازمتنا طوال تاريخنا الطويل فصارت هي وعلائقها وطرقها في فهم قيم الأخلاق ومعاني الوجود لاصقة بتركيبنا النفسي - الجسدي، وهي الخلفية التي ترتد إليها التجزئة أية كانت أسبابها المباشرة أو أياً كان المحرض عليها. إلا أن ضرورات المرحلة التاريخية الملحة جداً جعلتنا نقحم فيها التحديث، أقصد استخدام الآلة المتطورة جداً والايديولوجيات التقدمية وتبديل البنى والتشريعات الناظمة للممارسة.. الخ فنتج عن ذلك مزيج عجيب غريب هو الذي علينا، مع ذلك، أن نطوره كي تنصهر عناصره بعضها مع البعض الآخر فيتحول إلى تأليف منسجم. ولهذا فالرأي العام العربي خاضع لتيارات كبيرة تشده تارة إلى اليسار وطوراً إلى اليمين، إنه يطلب التحديث الذي لا غنى عنه لوجودنا مستقبلاً. ولكن على فجأة يخشى أن يقتلع من جذوره فيرفض اليوم ما كان يصر عليه بالأمس:

والفرد كالجماعة خاضع شاء أم أبى لهذا المد والجزر.

وهذا أيضاً لبس بالمستغرب في منعطف تاريخي حاد هبط علينا ونحن نغط في سبات القرون وعلينا أن نجتازه.

وإنما المستغرب هو ألا نفكر بإعادة نظر منهجية في ثقافتنا. وقد عرفت الثقافة بأنها إعادة تكوين الإنسان، المستغرب أن نرتجل في كافة المجالات، نرتجل الايديولوجيات نرتجل البرامج، نرتجل التخطيط، الخ، وننتبه إلى أننا أخطأنا المرمى، أنا ضللنا الطريق، فنصلح الارتجال بارتجال آخر، وهكذا.

ولهذا اخترعت الشعوب المتخلفة أسطورة الزعيم الملهم.

والحق أن الوطن العربي أنجب في نهضته أفراداً أوتوا في العديد من المجالات قسطاً كبيراً من العبقرية. ولكن ما إن يرحل أحدهم حتى يرحل معه عمله وكأن شيئاً لم يكن. ذلك أن عمله كان فردياً، في حين أن التخطيط المدروس والممتد على سنوات وأجيال - أي المستقل عن الأفراد - هو الذي ينقذ الأمم.

إن شعوب الأرض كلها منذ أن كانت وأين وأنى كانت، تطلب الغذاء والدفء والسكن الصحي... تطلب المساواة والإخاء والاستقرار.. تؤثر الاستقلال والحرية على الاستعمار والاحتلال، والاشتراكية على الاستغلال وتحارب من أجل تحقيق هذه المرامي العظيمة. وأيضاً فإن كل فرد من أفراد بني البشر يبحث عن العمل الذي يمكنه من تفتيح مواهبه. فليست الجماعة بحاجة إلى مثقفين من الدرجة العالية وإلى ملهمين كي تعرف هذه الأمور التي تكاد تكون من الحاجات الأولية والمطالب الأساسية للموجود الإنساني. وإنما هي بحاجة في مرحلة أولى إلى الجرأة في اعلانها على الملأ فتصبح أهدافاً يضحي الإنسان فرداً وجماعة بماله وحياته من أجلها.

وما من شك في أن اليسار، على اختلاف أحزابه وفرقه واتجاهاته، قد لعب الدور الأكبر والأخطر شأناً في هذا «الاعلان» وأيضاً في توعية الشعب إلى حقوقه وتعبئته لمعركة التحرر والاستقلال ومن ثم لمعركة قلب الأنظمة الاقطاعية - البورجوازية وابدالها بأنظمة شعبية. وسوف يستمر في هذا الخط حتى تتحرر كافة الأقطار العربية من كل عنصر متواطىء مع

الأجنبي. وهذا واجبه. فأفراد جلهم من المثقفين. وهؤلاء جلهم كانوا من الطبقات المتوسطة التي علمت ابناءها لترقى إلى مرتبة الأثرياء الوجهاء، ثم امتدت الثقافة إلى الطبقات الأكثر فقراً التي رأت أيضاً في الشهادة الأداة الوحيدة للترقية الاجتماعية، وفي النضال السياسي - الاجتماعي، الطريق إلى التحرر. وابن الشعب يتحسس، مبدئياً، مشكلات الشعب أكثر من غيره وقبل غيره. ولكن هل يكفي أن يتحسس كي يعرف؟ وهل يكفيه أن يعرف كي يعمل؟ وهل يكفيه أن يعمل كي يحقق هدفه، والحق أن بعض المثقفين العرب ضحوا بمالهم ومستقبلهم وصحتهم وأحياناً بحياتهم ليعلنوا ما يجب اعلانه.

وفي كل الأحوال فإن المثقفين العرب وقفوا عند حدود المرحلة الأولى، أو بالأحرى تعجلوا الأمور فقفزوا منها إلى المرحلة الثالثة التي هي مرحلة تحقيق الأهداف التي صارت شعارات وحسب. أجل «انتقلوا» وهم لا يعرفون عن الشعب الذي هو موضوع رهانهم سوى ما توحي لهم به انطباعاتهم وحدوسهم وبعض المعلومات المجمعة على عجل، التي قد تخطىء وقد تصيب، ولا تصلح بأية حال للمشروع الكبير الذي تستهدفه النهضة الحقيقية لأمة متخلفة في هذا العصر ألا وهو إعادة بنائها. وهذا هو السبب «الثقافي» وربما السبب الأول والأهم لاشكاليتنا الكثيرة.

فالذي يعوز القيادة العربية - ثقافية كانت أم سياسية أم اقتصادية أم غير ذلك - هو التحليل العلمي لواقعنا والبرمجة التي تلزم عنه.

ومن ثم فكثيراً ما تصيب المثقف - في البلدان المتخلفة - ولو كان من الطبقات الفقيرة وربما لأنه من الطبقات الفقيرة - عدوى الرفاه البورجوازي أو التسلط الاقطاعي أو الاثنين معاً. وقد تتملكه على الخصوص إذا ارتقى إلى درجة ما من درجات القيادة. وعندها لا يحتفظ من حاجات الشعب ومطالبه الأساسية وإرادته «التي لا تقاوم» سوى بالشعارات يرددها بالمناسبات ويعلقها لأجل غير مسمى. عندها يبدأ التعارض بين السلطة والمواطن.

الانحرافات ونقاط الضعف هذه لاحظها كثيرون في البلدان المتخلفة أو غير المصنعة. وقد كان بالامكان اصلاحها أو بعادها لو لم تصب هذه البلدان بما يمكن أن نسميه «داء الحداثة الكبير» الذي لم تجد له البشرية حتى الآن دواء شافياً أو لقاحاً واقياً، أقصد «المجتمع الاستهلاكي» نقلت جرثومه من العالم المصنع إلى العالم غير المصنع المواصلات السريعة والاتصالات المتزايدة بين سكان الأرض ووسائل الاعلام الجماهيرية والمجلات المصورة، الخ.. وبالفعل فإن حلم الشباب الناشىء في هذه البلدان، في الأرياف كما في المدن، على ما لاحظت ولاحظ كثيرون، هو السيارة والفيديو... الأجساد العارية.. الترلج على الثلج شتاء وصيفاً، البلاجات و «السابحات الفاتنات»... هذه هي الجنة وما عداها النار. ومتى تملك الإنسان هذا الهوس استعبده في كل خلية من خلايا وجوده. فهو مستعد أن يبيع نفسه لأي «مفيستو» كان كي لا يحرم من هذا النعيم. ولكن كثر العرض وعزّ الطلب مع الأسف، ولا يسلم من الداء إلا «من عصم ربك».

والأدهى هو أن الأمم المصنعة تنتج وتستهلك وبوسعها على أية حال، هي التي تغرز الداء أن تجد له يوماً ترياقاً، شأنها شأن الساحر يستطيع متى شاء أن يخرج الجني من القمقم ويعيده إليه.

أما الساحر المتمرن فالجني يصرعه، لأنه يعجز عن إعادة ربطه بالقيد الذي أفلت منه. وبالفعل فإن البلدان غير المصنعة تستهلك ولا تنتج. وهي في الواقع تستهلك ذاتها.

ولهذا ظهرت في هذه البلدان بوادر انقسام طبقي تتضح معالمه يوماً إثر يوم، لا يدخل في أي اطار من أطر التصنيفات الكلاسيكية المعروفة.

أفلا يحق لنا أن نتساءل مرة أخرى ما إذا كان بالامكان نشوء نظم ديمقراطية في وضع كهذا؟.

شيء عن الديمقراطية:

من المعروف أن الإغريق هم الذين نحتوا كلمة «ديمقراطية» وهم أول شعب في التاريخ أقام أول (وفي رأي بعضهم أكمل) حكم ديمقراطي، ولكن ضمن حدود المدينة الواحدة محدودة السكان عدداً. وفي المدينة الواحدة ضمن حدود الأسر الأصلية التي كانت تشكل ارستقراطية سياسية - ثقافية - مالية لا يدخل في عدادها لا الزارع ولا الحرفيون، ولا الغرباء ولا العبيد. والإغريق هم الذين وضعوا المبادىء اللازمة والكافية لقيام حكم ديمقراطي، نجدها في كتاب أرسطو «السياسات».

أولها، سيادة القانون.

الثاني، حرية الشعب الكاملة في إعلان رأيه على الملأ والدفاع عنه.

الثالث، انبثاق السلطة عن الشعب بالاقتراع العام.

الرابع، أولوية المجالس التشريعية على السلطة التنفيذية.

هل حقق الإغريق هذه المبادىء؟ متى؟ كيف؟ ولأية درجة؟ تلك أسئلة خارجة عن نطاق بحثي هذا. وإنما ألاحظ بشكل عام أن الثورات الحديثة بدأت بالتقيد بها كلها تقريباً ثم علقتها الواحد تلو الآخر. وفي نهاية المطاف أسقطتها جزئياً وكلياً من حسابها. وربما آلت إلى عكسها.. والأعبر على التحقيق اليوم أي في عصر الأتمتة والاعلام الجماهيري هو المبدأ الذي كان الإغريق يضعونه في رأس قائمتهم، أي الرابع. ففي العالم كله تقلص - بنسب متفاوتة طبعاً - دور المجالس التشريعية، وهو يتدنى أحياناً في البلدان المتخلفة إلى حدود الصفر، إذ أن السلطة التنفيذية شدت إليها السلطات الأخرى أو ربطتها بها مباشرة. والدولة الحديثة تعتمد أكثر فأكثر على الهيئات شديدة التخصص التي هي من سياستها بمثابة العمود الفقري. وهذه الهيئات لا يعنيها من الرأي العام سوى صمته. وهذا أمر تحقيقه سهل على الدولة الحديثة، حيث قد يكون جهاز الأمن أقوى الأجهزة.

وليس اتجاه الحضارة الحديثة هذا بالأمر المستغرب، ففي بدايات الديمقراطيات الحديثة - ومنها بالدرجة الأولى الثورة

المجيده في انكلترا (١٦٨٩) والثورة الكبرى في فرنسا (١٧٨٩) - كانت الثقة كاملة أو شبه كاملة بعفوية الشعب وحسه السليم، وهما السمتان اللتان مكنتاه من معرفة المصلحة العامة (في خطوطها الكبرى طبعاً) وإبداء الرأي بشأنها إذا أفسح له المجال. أما اليوم فالحس السليم في نظرنا مكتسب لا فطري وعفوية الشعب أسطورة رومانتيكية جميلة. إذ لا يمكن للمرء اليوم أن يكوّن لذاته رأياً عن قضية عامة - أو خاصة - إلا بالاستناد إلى المعطيات التي توفرها له الصحف والاذاعات. وهذه لا يمكن أن تكون - حيث يمكن أن تكون - موضوعية إلا ضمن حدود ضيقة. فالخبر الواحد يختلف أحياناً من اذاعة إلى اذاعة اختلاف الأسود عن الأبيض. وفي العديد من بلدان العالم - ومنها البلدان المتخلفة - كثيراً ما يحل التعليق محل الخبر، فالموضوعية في حدود الصفر. والواقع هو أن الجماهير تعالج في الأطر المعدّة لاحتوائها، كما تعالج الأجساد بالعقاقير والمساحيق بحيث تصبح مرنة، بلاستيكية حتى في منعكساتها، فتلقن ما يجب عليها أن تقوله عن قناعة وهي تقوله حقاً عن قناعة. والفرد في الجمهور، صوت في جوقة لا خيار له في النغم الذي ينشده ولا في نمط الانشاد. ومع الزمن يتفمص دوره ويصبح إياه فأين العقوبة والحس السليم من كل هذا؟

يميز أفلاطون في جمهوريته بين الشعب والجمهور. وهو يشير بالكلمة الأولى إلى الإنسان - أي إنسان - في سياق حياته اليومية حيث يحكم بحرية واخلاص على ما يرى ويسمع، وبوسعه، في نظر أفلاطون، أن يفهم الفلسفة ويعمل بموجبها. أما كلمة جمهور فتشير عنده إلى الغوغاء التي كانت تحتشد في ساحات أثينا القرن الرابع ق.م. ويستخدمها الوصوليون لتحقيق مآربهم لدى الحاكم. والذي يسترعي الانتباه في عصرنا هو أن كلمة شعب اختلطت نظراً (وعملاً عند بعض القيادات) مع كلمة جماهير فهما مترادفتان. وامتدت كلمة جمهور فشملت طبقة البروليتاريا التي اعتقد كارل ماركس والماركسيون الأوائل ومن يسير على دربهم أنها ستنقذ العالم.

ويبدو أننا نسير بخطى حثيثة نحو مفهوم جديد للشعب وللطبقة ما يزال في طريقه إلى التكون. فالحرفي يتضاءل مجال عمله والعامل يحل محله في المعامل المؤتمتة، العامل المتخصص ومساعد المهندس والمهندس. وفي المنشآت التجارية، يحل المتخصص في العلائق العامة وفي إدارة الأعمال محل البيروقراطي الروتيني. وفي عصر المزارع التعاونية (أو الرأسمالية) الكبرى، عصر التراكتور والزراعة المستندة إلى الكيمياء، الأكثر تقدماً، يرد دور الفلاح التقليدي إلى حدود ضيقة وتنتقل السلطة كالعمل اليومي إلى هيئة من المهندسين والمشرفين الزراعيين والاداريين المتخصصين، الخ.. وفوق هؤلاء وغيرهم هيئات التخطيط العليا التي يبدو أنها تفرض - أو ستفرض - ايديولوجيتها على السلطة السياسية، وأيضاً سياستها ونهجها ونظرتها إلى الأمور.

أما في البلدان غير المصنعة - أو المتخلفة - فالطبقات عملياً من عصر ما قبل الثورة الصناعية. إذ أنها لم تبدل عملياً، رغم استخدام الآلة الحديثة، نظرتها إلى الأمور وعلائقها وطرق عملها فتنتظم عفوياً في البنى التي وضعت لتأطير فئات الشعب اثر الثورة الصناعية. وتلك مأساة اليسار العربي، إنه يريد أن يحشرها عنوة في هذه البنى وأن يفهمها بالاستناد إلى مفاهيم هذه الثورة التي صارت من الماضي البعيد.

أما التفاوت بين البلدان المصنعة وغير المصنعة فهو مأساة القرن الواحد والعشرين وربما كارثته الأكبر.

على أية حال فإن البشرية على عتبة ثقافة - أو تربية - كلية ستكون لدى الإنسان بمثابة طبيعة ثانية أو ستكوّن له بمعنى ما حريات أخرى غير التي حللها الفلاسفة وعلماء النفس. وهذه الثقافة هي التي يجب أن تكون يوماً موضوع تأمل قادة العرب من السياسيين والمثقفين.

وفي رأي بعض المتشائمين أصحاب ما يسمى اليوم بالطوباويات المضادة من أمثال جورج أورويل، فإن تنظيم الجماعات الإنسانية سيبلغ مع تقدم التكنولوجيا، درجة من الدقة تحصي على الإنسان حركاته وسكناته وهو في منزله، لتنظمها تنظيم حركات الساعة.

فلا عجب إذا كانت الديمقراطية عالمياً في مأزق.

أما في البلدان المتخلفة فيحق للمرء أن يتساءل ما إذا كانت وجدت حقاً ديمقراطية حتى تقع في أزمة.

والأزمة في الواقع هي، كما قلت، أزمة مجتمع، بالأحرى أزمة إنسان، وتلخص في أن منجزات التكنولوجيا المتقدمة والمجتمع التي تكون معها واستدعاها واستدعته تجذب الإنسان العربي بما يشبه السحر وتستولي عليه بكليته فيقبل عليها بنهم هو جوع قرون من الحرمان إلى الترف. فليس الذي يشده إليها بالدرجة الأولى هو عقله أو قدرته على استشراف المستقبل بل غرائزه. ولكنه ينتبه على فجأة إلى أن هذه الحضارة التي ما تزال لحد كبير غريبة عنه ستنتزع منه روحه، أقصد شخصيته الحضارية فيخاف ويرتد على أعقابه مذعوراً لاجئاً إلى مواقعه القديمة. إذ الصراع بمعنى ما بين الشعور واللاشعور وهو قائم في كل منا، وعلينا أن نعمله بالتحليل الدقيق كي نتجاوزه تدريجياً. وليس هذا بالأمر العسير - وإن كان يحتاج إلى عمل عقلي طويل - على جماعة صممت على أن تستمر في الوجود.

ولهذا فالتعارضات التي ذكرت - وغيرها - على الخصوص الأول منها (القديم - الحديث) والرابع (اليمين - اليسار) في صميم الأزمة. وقد يكون الرابع سببها المباشر.

فالذي استدعى قيام أنظمة شديدة المركزية في الوطن العربي هو في أغلب الأقطار الانتقال السريع من البنى والقيم والعلائق الاجتماعية الموروثة إلى أخرى مستحدثة لأنه يعرض الجسد للتراخي فالتفكك فالفوضى والتلاشي في نهاية المطاف، وفي أقطار أخرى استدعى الحرص المفرط على الشخصية القديمة قيام أنظمة، السلطة التنفيذية فيها مطلقة - الصلاحيات.

وبالفعل فليس بالأمر السهل أن يراح عن مركز السلطة أناس وطبقات توارثوها عن آبائهم وأجدادهم وتسلم لاحرس كانوا بالأمس القريب من حاشيتهم وأحياناً بين أجرائهم فإذا بهم

اليوم أسيادهم. ليس بالأمر السهل أيضاً أن تبدل الملكية الخاصة التي اعتبرها بعضهم حقاً مقدساً والبعض الآخر بعداً من أبعاد الطبيعة الانسانية، بملكية مشتركة لوسائل الانتاج، بعضها أو كلها. والأصعب هو تبديل العلائق الاجتماعية لدى جماعة بلورتها خلال قرون من الجمود والانعزال عن العالم واجترار الماضي في أعراف وعادات وفي قيم وتقاليد بدت لأفرادها وكأنها من الأزل إلى الأبد، كأن تزج المرأة مثلاً دفعة واحدة في خضم الحياة الاجتماعية وتعتبرها مبدئياً نداً للرجل في كافة المجالات بعد أن كانت لسنوات قليلة خلت تعتبره سيدها وعليها أن تلزم بيتها خاضعة لأوامره ومقيدة حتى بنزواته. إن هذا لتحول خطير إذا حصل على فجأة عرض نظام القيم، القديم منها والحديث، المرضي والسليم للانهيار. والأمثلة في هذا المجال لا تحصى.

أضف الأجنبي المتحفز دوماً للاصطياد في الماء العكر، وعقدة الأجنبي التي تجعل العربي حذراً من كل بادرة جديدة إلى حد الوسواس والهوس.

على أية حال فإن الانتقال من أنظمة الحكم الموروثة وكلها مطلقة أو شديدة المركزية إلى نظام ديمقراطي لا يتم بإرادة مريد. فلا يكفي أن نعلن نهاية البنى القبلية والطائفية والأسروية وأن نزيح القائمين عليها حتى تنتهي هي وما يلزم عنها ولها من علائق وانتماءات شخصية وتزول. فسرعان ما يستولي القديم على المستحدث ويعيد تكوينه على صورته ومثاله فتنشأ في البنى الجديدة زعامات أكثر نهماً من التي سبقتها وتستعبد الفلاح وابن الشعب مرة ثانية وكأنا بدلنا الاسم والشكل وأبقينا المضمون على ما كان عليه. وأيضاً لا يكفي أن نعلن حكم الشعب للشعب حتى يحكم الشعب ويزول فعلاً واقع القبلية الذي ألفه هذا الشعب قروناً فصار من بنيانه النفسي- الاجتماعي- الجسدي. فسرعان ما ينصاع للأقوى سلطة أو للأكثر بطشاً. وهكذا يكتفي من الديمقراطية بالشعارات ويتصرف كما كان يتصرف أسلافه ممن تعاقبوا على الحكم.

وبتعبير آخر فإن الديمقراطية لا ترتجل لأنها حصيلة تربية طويلة تمتد على أجيال، وسيلتها وسبيلها الديمقراطية ذاتها. وتتولى أمر هذه التربية، بروح ديمقراطية، الفئات التي عددتها فيما سبق من مفكرين وسياسيين، كتاب وفنانين، مربين محترفين وإداريين، الخ.. وتستند إلى مبادىء ثلاثة أو أربعة متكاملة تعيد تكوين الإنسان فرداً وجماعة، نفساً وجسداً وهي:

الأول فن الاصغاء، فليس رأيي بالضرورة أصح وأسلم من رأيك، ولو كنت أغزر علماً منك. وهذا يعني احترام شخصية الآخر والثقة باخلاصه للقضايا العامه. فلا تتسرع باتهامه إذا غاير موقفه موقفنا. إن الإنسان بريء حتى يثبت ذنبه، كما تقضي أوليات أو بديهيات الشرع.

والاصغاء بداية الحوار الصحيح، فثمة المبدأ الثاني، ويقوم على التسليم مسبقاً بأن الحقيقة الانسانية حصيلة عمل مشترك قد يمتد أجيالاً. إن الحقيقة كالحرية والديمقراطية والمعقولية وبقية الأمور العظيمة ليست « شيئاً » يحصل عليه الإنسان مرة ولكل مرة.

المبدأ الثالث مرتبط بالثاني ويمكن أن يرد إليه، وهو بنسبية الرأي الإنساني، فردياً كان أم جماعياً إذ أنه لا ينفصل عن الظرف الذي استدعاه، شأنه شأن كل فعالية الانسانية الأخرى. وهذا لا يعني أن حقيقة اليوم هي خطأ الغد، بل إن كل حقيقة جديرة بهذا الاسم وجه من أوجه الحقيقة المطلقة.

المبدأ الرابع هو ضرورة إقامة العلائق الاجتماعية بين المواطنين والحاكم، وبين المواطنين بعضهم مع بعض الآخر على أسس موضوعية الناظم لها هو التشريع وأيضاً القيم والمعاني الانسانية الناظمة لفعالية جماعة ما.

ويمكن تلخيص هذه المبادىء من وجهة نظر البلدان المتخلفة بردها إلى ثلاثة أركان هي بين منجزات العقل الحديث الأخطر شأناً وتفوق قيمتها الاجرائية ابداعات التكنولوجيا الأكثر تطوراً.

الأول فك الارتباط بين الحقيقة الانسانية والمطلق.

الثاني فك الارتباط بين الحقيقة والإنسان الذي يقولها حتى ولو كان هو الذي أوجدها أو صاغها.

الثالث، اعتبار الشخص الإنساني قيمة بذاته تفوق كل قيمة أخرى.

فلا توجد إذاً ايديولوجية علمية باطلاق المعنى، أي يمكن أن تستخدم لفهم أو تبديل أي وضع كان، كما أنه لا يوجد تشريع لا يتبدل مع الزمان والمكان، فقد يكون عكسه أصح منه غداً ولا توجد فلسفة يمكن أن تقول الوجود هو كما هو مرة ولكل مرة، الخ.. وإنما الثابت هو المعاني الناظمة للوجود الإنساني والتي أجمعت الإنسانية على احترامها والتسليم بصحتها كالعدالة والمحبة والاخلاص، الخ.. وهذه المعاني لا توجد انسانياً، منفصلة عن الوضع الذي تتحقق فيه ويعطي لكل منها وجهه الإنساني، ان تبدل الوضع هو الذي يستلزم تبديل الايديولوجيا والتشريع والفلسفة وغيرها.

كما أن الحقيقة الإنسانية ليست مرتبطة بأي إنسان كائناً من كان حتى ولو كان هو الذي وضعها. إن العقل البدائي وحده لا يمكن أن يدرك المبادىء والقيم والحقائق إلا إذا رآها مجسدة في إنسان معين. وهذا موقف خطير جداً. فمن يعتقد أنه يملك الحقيقة بالذات أو يدافع عنها يرى في كل انحراف عن حقيقته عدواً خطراً على الانسانية ومن الخير إزالته من الوجود.

أما العقل الحديث أو الديمقراطي إذا شئت فيرى أن القائد وجد لخدمة الشعب لا الشعب لخدمته.

وإن الحقيقة الإنسانية وجدت من أجل الإنسان لا الإنسان من أجلها. ولا يجوز في نظام ديمقراطي أن يهان إنسان أو تقيد حريته بسبب من آرائه ومعتقداته إلا اللهم إذا كانت هذه تعويضاً لتواطئه مع الأجنبي.

وباختصار مرة أخرى فإن العقل الحديث حيث وجد- وما أقل ما يوجد فعلاً بكليته- حطم الأصنام ليحيا الإنسان وينمو.. وتلك هي الديمقراطية.

والصنمية هي التي تجعل نظام الأحزاب يخفق. وبالفعل فإذا تعددت ادعى كل حزب أنه- وحده- يعبر عن إرادة

الشعب. فالأحزاب الأخرى منطقياً، منحرفة أو خائنة ويجب أن يقضى عليها. وإذا كان الحزب واحداً انقسم إلى فرقاء، كل فريق يمثل خطاً من خطوط الايديولوجيا المعتمدة، ويعتقد أن خطه وحده الصحيح، وما عداه- منطقياً أيضاً- مارق فتصفيته بشكل أو بآخر ضرورية. وفي مثل هذا الوضع إما أن تصاب السلطة التنفيذية بالشلل فثمة الفوضى والدمار، وإما أن تشد إليها بقية السلطة، فهذه صورية.

وينسى الجميع أن الإرادة الشعبية- التي هي هنا موطن الحقيقة- ليست شيئاً قائماً بذاته، هذا يكشف عنه وذاك يخطىء المرمى، إلا إذا رددناها، كما قلت سابقاً، إلى مفاهيم عامة تعني كل شيء ولا تعني شيئاً، أو إلى حاجات أولية يعرفها كل إنسان.

إن الارادة الشعبية تولد وتنشأ وتنمو- وتتقهقر- مع الشعب فإرادة المتخلف متخلفة (عن زمانها) وإرادة المتقدم متقدمة (أيضاً بالقياس إلى زمانها) وكذلك القيادات.

ولكن حيث يحصل اللقاء والتجاوب الفعلي بين الشعب وقيادته ويستكمل شروط وجوده فثمة الإرادة التي يمكن أن تنمو إلى ما لانهاية له، بدائياً كان مستوى اللقاء أم طليعة في التقدم. إذ عندما يستطيع كل من الشعب وقيادته أن يكوّن الآخر.

وبتعبير أدق فإن موقع الإرادة الشعبية هو على الضبط في الفسحة التي تفصل بين الشعب والقيادة وتجعلها يتكاملان ويتجاوبان في حوار لا ينتهي.

إنها فسحة الديمقراطية.

فسحة الحرية، فيها وحدها يتنفس الإنسان ويستشعر إنسانيته فيتكوّن وينمو.

وتقع مسؤولية شقها وتوسيعها وتعميقها على القيادة. أما وسائلها فشتى، هي وسائل كل تربية للمواطن، وقد أشرت إلى بعض من أهمها ويجب أن أشدد الآن على اثنين منها: الاعلام الأمين للواقع يقوله- جهد المستطاع على الأقل- هو كما هو. الاصغاء إلى الشعب.

قد تكون المبادهة في شق هذه الفسحة للقيادة السياسية. إلا أن الباقي تقع مسئوليته على المثقفين وعلى القيادة الثقافية.

بؤس المثقف وعظمته:

تنافس اليوم، في الدول المتقدمة، ارستقراطية الثقافة ارستقراطية المال، وقد تحل يوماً محلها كما حلت هذه محل ارستقراطية الدم والنسب. فالهيئات المتخصصة، على الخصوص في التخطيط والاقتصاد واستشراف المستقبل، في السيبرنطيقا والاعلاميات، الخ.. وأيضاً المنظرون وأرباب الاعلام الجماهيري، الخ كلهم يشكلون البعد الأساسي للفعل السياسي، كما أن الشعراء والأدباء والفنانين، الخ هم الذين يكونون حساسية الجماعة وذوقها وخيالها ويسهمون في نشوء وتبدل نظرتها إلى الوجود. والتنافس العالمي بين الدول ثقافي بالدرجة الأولى، وأهمه اليوم البحث العلمي، فالدولة السباقة في مجاله سباقة في المجالات الأخرى.

ولا يقل دور المثقف أهمية لدى الأمم المتخلفة عما هو عليه لدى الأمم المتقدمة، وإن كان من نوع آخر. فهو، في الدول المتقدمة، حلقة من سلسلة متكاملة الحلقات حتى ولو شكل علمه أو فنه منعطفاً تاريخياً في مجاله. أما في الأمم المتخلفة فالمثقف هو، مبدئياً، النافذة التي يطل منها شعبه على الحضارة الحديثة، أو هو صلة الوصل بينه وبينها يعلمه إياها في أصولها وأبعادها ومراميها، وهو أمل الشعب في اللحاق بهذه الحضارة. وبالفعل فإنه المربي والمنظر، الاعلامي والإداري، الكاتب والفيلسوف، الخ.. وقد يكون عضواً في مجلس الشعب فيشرع، أو مشرفاً على قطاع من قطاع الخدمات فيحقق على أرض الواقع ما يرى أنه الأصلح للمرحلة التاريخية. إنه المسئول عن التبدل الذي يطرأ على بنية الفكر في شعبه، كما أنه يسهم على قدم المساواة مع السياسي في اعطاء هذا الشعب صورته الجديدة، تنقله تدريجياً من القديم الأقدم إلى الحديث الأحدث.

لنلاحظ مثلاً أن المفاهيم التي أخذت بها بشكل أو بآخر القيادات السياسية في الوطن العربي وصارت شعارات شعبنا كله تقريباً. ومنها على سبيل المثال لا الحصر، العروبة والأمة الواحدة، الديمقراطية وحرية التعبير، الاشتراكية وحقوق الشعب... وأيضاً التقدم والثورة وحق المرأة بالمساواة مع الرجل والصراع الطبقي... وكذلك التحديث والبنى الحديثة الاجتماعية والسياسية الخ.. هذه المفاهيم صاغها مثقفون- بعضهم معروف- في مرحلة معينة من تاريخنا ونشروها بالكلام والكتابة، وهي التي أيقظت شعبنا من سباته الألفي إذ حددت له أهدافاً عليه أن يطالب بها بكافة الوسائل ومنها الثورة إذا اقتضى الأمر.

إن المثقف في الأمم المتخلفة نقطة ابتداء.

والتخلف إن هو إلا قصور ثقافي، نتج عنه قصور في التنظيم الاجتماعي فتباطؤ الحركة الاقتصادية وتردي الأوضاع السياسية الخ..

والمثقف، هو، في المباشر، صلة الوصل، مبدئياً بين الشعب والحاكم، يطلعه على حاجاته، ينقل إليه رغباته ويدافع عن حقوقه، الخ.. كما أنه بالمقابل يحدد للشعب واجباته ويطلب منه بكافة الوسائل، أن يؤديها. ومن هذه الواجبات الثورة على الظلم والاستغلال التي تكمل الثورة على الاستعمار والاحتلال.

وتلك بداية فسحة الديمقراطية: التحليل العلمي والنقد الموضوعي، تحديد الحقوق والواجبات بشكل يضع كل إنسان في مكانه، فثمة الإطار الصحيح لحرية الرأي.

فإذا نظرنا إلى الأمة بجملتها من منظور المثقف نستطيع القول عنه انه بقعة ضوء في ظلمة. ولكن ما عسانا قائلين إذا نظرنا إلى المثقف بمنظور الشعب؟ المسألة فيها نظر. وبتعبير أوضح، هل نهض المثقف العربي بالمهمة التي كان الشعب- وما يزال- يتوقع منه أن ينهض بها؟ هذا السؤال لا نستطيع الإجابة عنه بنعم أو لا.

فالثقافة متعددة القطاعات والأجناس والمستويات، والسؤال

بالتالي أسئلة. لقد أشرت فيما سبق إلى أنه قصر في مرحلة الاستقلال: فأين ولماذا ولأية درجة، الادانة على العربي سهلة، والاتهام أسهل. المهام هو أن نحدد موطن الضعف عسى نعثر على أسبابه - بعضها إن لم يكن كلها - فنتداركها يوماً.

لنلاحظ بادىء ذي بدء أن المثقف في بلد متخلف، موظف اجمالاً، وهذا، إلى جانب أعباء وظيفته التي تستنفد القسم الأعظم من وقته، لا يستطيع الخروج على ولا عن رأي السلطة التي وظفته إلا ضمن حدود ضيقة تحاذي أحياناً درجة الصفر.

ومع ذلك فقد بدأ المثقف العربي في الشعر والتصوير بالدرجة الأولى ومن ثم في بقية الأجناس الأدبية والفنون التشكيلية والمسرح والسينما ثورة التحديث التي جددت - أو على الأقل بدأت تجدد ولما يتجاوز عمرها ربع القرن - حساسية العربي وخياله وذوقه وأسهمت في تبديل نظرته إلى العالم وموجوداته. وهذا ما يطور اليوم تدريجياً شخصيتنا الموروثة ويعدّها لمواجهة الحداثة والاسهام في حركتها.

وإنما الضعيف حقاً في الثقافة العربية هو الجانب الفكري أو التحليلي. فلم يتمكن المثقف العربي حتى الآن من أن يقدم في رأي قطر من الأقطار، على ما أعلم، صورة لها قيمة علمية ما - أقصد تقارب الواقع في أبعاده وتطوره وثغراته، الخ - تمكن القارىء من أن يفهم بشكل دقيق وجهاً من أوجه وجوده الفردي والجماعي. فنحن نجهل حقيقتنا، وأدقنا ملاحظة لا يملك عن واقعنا سوى انطباعات قد تخطىء وقد تصيب، وربما أن درجة الخطأ فيها أكبر من درجة الصواب، كما أنه - أي المثقف - لم يقدم للسياسي أي نموذج اجرائي يمكنه من معالجة إحدى مشكلات هذا الشعب الكثيرة بصورة منهجية. والدراسات القليلة الجيدة محدودة الموضوعات، كثيراً ما تعالج مشكلات هامشية. وعلى أية حال لا تتجاوز حدود ما يمكن لمفكر أو عالم أن يلاحظه بمفرده. والباقي من مقالات تنشر في الدوريات أو في الجرائد اليومية مرتجل كأغلب الحلول الاجتماعية والسياسية في أغلب الأقطار. وهكذا تتراكم المشكلات وتستمر ونستعصي على الحل كالأوبئة المزمنة، فتضعف جسد الأمة لأنه يعجز عن امتصاصها. ومن هذه المشكلات على سبيل المثال التضخم بصوره المتعددة - النقدي، السكاني، الطلابي، أجور السكن، تضخم المدن، الخ - فكل مواطن، العالم كالجاهل، وربما السياسي كالمواطن العادي، يعاني منه ما يعاني ولا يجد سبيلاً لتلافي أذاه. أما إذا أراد أن يعرف كيف حصل هذا التورم، لماذا، ما الحل، من المسئول، الخ...؟ فالأبواب موصدة في وجهه. ومن المفارقات الطريفة إن الذي «يعالج» مشكلات الساعة الكبرى هي الصحف وبأقلام غير متخصصة، ولهذا ينكفىء الكاتب على أحكام القيم يرسلها حراماً تساعده في ذلك لغتنا التي حولتها قرون من الانحسار إلى خطابية بعد أن كانت شعرية.

أولاً تقوم الديمقراطية في أولياتها الأولى على أن يشرح العالم للجاهل والمتخصص لابن الشعب أمراضه العارضة والمستعصية أولاً ليفهم ما هو عليه ومن ثم ليساعده في أدنى الحدود على تحملها؟.

ما من شك أن الأمة العربية تتقدم باستمرار منذ نهضتها. ولكن يحق لنا أن نتساءل ما إذا كان هذا التقدم يحصل بفضل التخطيط والعمل المنهجي - أي بفضل المثقف والثقافة - أم بفضل ابن الشعب الذي ألف العمل الدائب أية كانت الظروف فصار فيه طبيعة تمكنه حتى من الابداع ضمن الحدود المتاحة، هذا أولاً ومن ثم بفضل المرحلة التاريخية التي تشكل مناخاً من التوتر الفعّال المتشائم يدفع إلى العمل؟ يحق لنا أن نتساءل أيضاً وبالدرجة الأولى ما إذا كان هذا التقدم يمكننا، حتى في قطاعاته المسارعة، من اللحاق بالأمم المتقدمة؟

والواقع أننا ما نزال على الصعيد الفكري - والتكنولوجي طبعاً - في مرحلة الاقتباس والتقليد. فايديولوجياتنا ومنظوماتنا الفكرية تتبدل بتبدل الأفكار السائدة عالمياً، أي في الأمم المتقدمة. وبالفعل فالذي يتأمل تطور الفكر العربي في خطوطه العريضة منذ أوائل النهضة (أواسط القرن التاسع عشر) إلى أيامنا يلاحظ أنه مرّ بثلاث مراحل هي مراحل فكر الأمم المصنعة. فرجالات النهضة تأثروا بفكر الثورة الفرنسية وحاولوا، كل منهم على طريقتهم، تمثله أو تقليده أو مناقشته وأحياناً التبشير به، الخ فنادوا بالدولة الليبرالية الدستورية وبحق القوميات، كل منها بتقرير مصيرها، وبعضهم قال بالدولة العلمانية، الخ. إلا أنهم حافظوا على استقلالية الفكر العربي وحقه في رسم طريق خاص به.

وبين الثلاثينات ومعركة ستالينغراد (١٩٤٣) استهوت النازية غالبية مفكري العرب ومنظريه وسياسييه بطرقها في تعبئة الجماهير أولاً ومن ثم بفكرها. فتعددت التنظيمات السياسية - الاجتماعية المتمركزة حول زعيم ملهم مطلق الصلاحية وبدأت تتكون في هذه التنظيمات الفرق المسلحة الهجومية وأخذت القومية شكلاً متطرفاً في التعصب. فلم يسلم من عدوى هذا الداء «إلا من عصم ربك». ولو استمرت النازية - لا سمح الله - لأحكمت قبضتها على مثقفي العرب وجرتهم في ركابها.

وتبدأ رحلتنا مع الفكر الماركسي في العشرينات على استحياء لتتسارع، اتساعاً وعمقاً، مع الخمسينات فتشمل تدريجياً بشكل أو بآخر الأكثرية من المثقفين، الأديب منهم والشاعر والمفكر. وتدخل مفرداتها وأفكارها مع الزمان برامج الأحزاب كلها، وتصبح العلامة المميزة للتقدم، فمن لم يكن ماركسياً نعت بالرجعية. وتتعدد في الوقت ذاته خطوطها. ولكنها تراوح بين حدين: القراءة الكلاسيكية والقراءة المستحدثة التي تمازج بين ماركس، فرويد، البنيوية وتيارات فكرية أخرى. ويبدو لي أنا ما نزال في بداية رحلتنا معها رغم هذا التاريخ الطويل نسبياً، وكذلك الثورة العربية التي بدأت عام ١٩١٦ وحتى اليوم تراوح بين الصعود والهبوط عاجزة عن استكمال شروط وجودها: فالوحدة، خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الوراء، والحريات علقناها لأن العدو هنا على الأبواب وهناك صار من أهل البيت، والتحويل الاشتراكي يمارس بعقل

قبلي وهكذا.

والمفارقة في المراحل الثلاث هي أن المثقفين قدموا دوماً أفكارهم على أنها منبثقة من صميم الشعب وتعبر عن حاجاته ورغباته وتطلعاته.

على أية حال فقد تركت المراحل الثلاث بعضاً من بصماتها على فكرنا - فنحن حائرون، وعلى سبيل المثال، بين الدولة الليبرالية الدستورية وبين الدولة الاشتراكية القائمة على التخطيط المركزي الدقيق، بين القومية الشوفينية والأممية، بين الوحدة والدولة القطرية التي تقدم ذاتها على أنها النموذج الذي يجب أن يحتذى لتتوحد الأمة وتتقدم. وهكذا.. ومع ذلك فبين أنظمة الحكم العربية قواسم مشتركة كثيرة أظن أني ذكرت أهمها، ومنها عدم ثقة الحاكم بالشعب، المناداة بالوحدة والانكفاء على الحدود القطرية، الخ..

حائرون؟ أجل لأننا لا نعرف من نحن فنحدد - ولو بشكل تقريبي - ما نريد ونخطط لتحقيقه على مراحل. فكل حزب يقدم لك في برنامجه، بشكل مباشر أو غير مباشر، صورة عن الواقع العربي يقرر أنها الأصدق. ويفاجئه الواقع بشيء آخر وأحياناً بعكس ما توقع فلا يتراجع بل يصمم على ما كتب. ذلك أن المثقف العربي يقرأ الكتب لا الواقع، ويرى ما تريه إياه مصادره لا ما تريه اياه عيناه. ولهذا سرعان ما يعمم ويرضى قانعاً بتعميماته. إن الواقع العربي في واقعيته المرة زاخراً بالطلبات الانسانية والطبيعية الجاهزة للعمل ولكنه مشبع في الوقت ذاته بالتناقضات من كافة الأنواع وعلى كافة المستويات. ونحن لاهون بلعبة التناقضات العبثية هذه نهدر فيها طاقاتنا جزافاً فلا يفيد منها إلا الأجنبي.

في الخمسينات وبعدها حشد المثقفون كل قواهم ووسائلهم - وهي كثيرة - للقضاء على البورجوازية والاقطاعية. ولم يكونوا مخطئين. فالجشع والاستغلال، وإذا اقتضى الأمر التواطؤ مع الأجنبي من السمات المميزة للطبقتين. كما أنهم صارعوا - وما يزالون - وبكل طاقاتهم، القبلية والطائفية والاسروية وحاولوا اجتثاثها من جذورها. وحققوا نجاحاً يذكر، ففي بعض الأقطار أزاحوا الطبقتين المذكورتين كل منهما عن مواقعها وبمعنى ما أجهزوا عليها. كما أنهم حاولوا تجديد البنى والعلائق والقيم الاجتماعية كلها، ليحل الحديث محل القديم وينسخه.

ولكن من المؤسف أنهم خاضوا هذه المعارك - البطولية أحياناً - قبل أن يكوّنوا لأنفسهم فكرة واضحة - ولو بوضوح تقريبي - عن الطبقات والعقليات التي سيحاربونها وأيضاً عن تلك التي سيتحالفون معها. فالطبقة لا توجد في المطلق ولا يمكن أن تحدد مرة ولكل مرة ولا أن تصنف قبلياً فلا تتبدل. صحيح أن هناك سمات عامة مشتركة تمكننا من تعيين المواصفات العامة لطبقة ما وتمييزها عن غيرها، ولكن السمات هذه، هي أيضاً، غير موجودة بذاتها ولذاتها. وهذا شأن كافة المفاهيم، لا تعرف إلا على ضوء الواقع الذي منه استخلصت وتتحقق - أو يمكن أن تتحقق - فيه. فبالورجوازية العربية بورجوازيات. وبالفعل ففي كل قطر لها تاريخها ومواصفاتها، وجهة نظرها في المشكلات الاجتماعية ودرجة ترسخها فيه أو تأثيرها في بناه وعلائقه وقيمه. والاقطاعية بعد أكثر تنوعاً وأطول باعاً لأنها أقدم تاريخاً. وعلى أية حال فإننا لا نفيد مما كتب عن البورجوازية في الأمم المتقدمة لفهم بورجوازياتنا إلا ضمن حدود ضيقة. فتلك احتضنت ثورتين علميتين (الصناعية والعلمية - التقنية) هما أخطر ثورات العلم سائح فراكمت رؤوس الأموال وصنعت، طورت ذاتها بحيث حلت أزماتها الداخلية مراراً وامتصت أكثر من ثورة عمالية، جددت بناها وعلائقها وقيمها أكثر من مرة، عمّرت، حاربت، فتحت. ويبدو أن شوطها لما ينته بعد. أما البورجوازية العربية فنشأت في ظل الاستعمار وبعقلية ما قبل العصر الصناعي، فلم تجد أمامها سبيلاً للانتشار وتحقيق الربح السريع سوى السمسرة وتجارة الترانزيت، وتفاجئها اليقظة الشعبية فتزيحها بيسر عن مواقعها. إلا أن العربي - بالمقابل - مفطور على التجارة. فعندما توارت البورجوازية - حيث توارت - بشخص كبار ممثليها تقمصت أساليبها وعقليتها وأهدافها محدودة المدى الفئات الاجتماعية الأخرى، طبقات وقيادات.

والأهم هو أن نعرف الطبقة أو الطبقات المستقبلية والمناهضة بالتالي للبورجوازية والاقطاعية لأنها هي - لا نحن المثقفين - المعدة لتحل محلها فتجتث العقلية الرجعية من جذورها.

إن المعرفة ليست «ترفاً» حتى عندما تصبح الثورة ملحة. فالثورة الكبرى التي قلبت وجه التاريخ أعدها مفكرون من طبقة رفيعة. ثم فمن البديهي أن على الذي يخوض معركة أن يروز بما استطاع من الدقة، القوى التي هي معه والتي هي عليه. فالفقير بوصفه كذلك عاجز عن مقاومة الغني بما هو غني. أما العمال في منشأة صناعية كبرى فبوسعهم الانتصار على رب العمل - أو على الأقل الحد من تسلطه - إذا كتلوا جهودهم وعرفوا الظرف المناسب فاغتنموه ليخوضوا المعركة.

هذه أمور بديهية يمليها الحس السليم.

ومع ذلك فقد اعتبرنا باستمرار، نحن المثقفين العرب، في كتاباتنا وفي ممارساتنا أن العامل والفقير، الشعب والجمهور، الكادح والفلاح، الخ، مفاهيم مترادفة تشير إلى طبقة واحدة وتوجهنا - وتوجه معنا السياسي - إلى هذه الكتل البشرية التي تكاد تكون سديمية بما هي كذلك. كان هذا التوجه جائزاً في مرحلة الاستعمار حيث كان على كافة فئات الشعب وطبقاته أن تتحد لتحرر فنصبح أسياد أنفسنا. وكان أيضاً جائزاً لحد ما في مرحلة الحكم الرجعي لإزاحته عن مواقعه وابداله بحكم تقدمي. هذا بشكل عام، أما مدى فاعلية هذا التوجه فيجب أن ندرس في كل حالة على حدة. ولكن عندما بدأ دور البناء القومي، عندما باشرنا مرحلة اعادة تكوين الإنسان العربي في قطر من الأقطار، انفرط عقد هذا «التجمع» الغائم، وبدأ الحكم الشعبي يتعثر. وسوف يبقى زمناً طويلاً مقصراً عن شعاراته وعرضة أحياناً للهزات العنيفة. إذ أن ما أسميناه «الطبقات الشعبية» ليس طبقة. فمثلاً الأمي أو شبه الأمي الذي يتحول بين عشية

وضحاها من فلاح إلى عامل لا يستطيع أن ينهض بعملية التحويل الاشتراكي.

ولهذا ففي كثير من الحالات كان التبدل جزئياً وأحياناً في الكلمات. فقد عاد المتنفذ المحلي ولكن بأشكال غير السابقة ومعه ما يشبه العلائق الاقطاعية (التسلط) والبورجوازية (السمسرة). وبلغ التفاوت الاجتماعي في الثروات أحياناً درجة لم يبلغها في العهود السابقة.

لا يمكنني أن أضع مسئولية هذه الانحرافات وغيرها على ضعف العقل التحليلي العربي وحده وإن كان هذا الضعف قد أدى إلى كتابات نظرية غائمة هي أقرب إلى ايديولوجيات مرحلة الثورة الصناعية لدى الأمم المتقدمة منها إلى واقع الوطن العربي، فالمرحلة التاريخية متعددة العوامل والأبعاد والأوجه، ولا يمكن أن تشرح بواحد من شروط وجودها، وإنما شددت على الوجه الثقافي للمشكلة لأنه موضوعنا. وعلي الآن أن أستخلص نقطة الضعف الأساسية في كتابات الغالبية من مفكرينا. وتلخص في أنهم اعتبروا الطبقة - ضمناً - كما اعتبروا الأمة وبقية الموجودات الاجتماعية - الانسانية بمثابة «جوهر»، والجوهر في لغة الفلاسفة كيان مستمر تتعاقب عليه الأعراض وتتبدل ويبقى هو هو. إلا أن الموجود الإنساني ليس كذلك في نظر العلوم الانسانية اليوم بل هو مركز لتقاطع العديد من العلائق، أو هو، إذا شئت أيضاً، مجمع علائق. فالعامل مثلاً عامل بالقياس إلى رب العمل، إلى المشروع الذي يعمل فيه، إلى نوع اختصاصه (أولاً - اختصاصه)، إلى الدولة وخطتها، إلى النقابة التي ينتسب إليها، إلى درجة ثقافته، الخ. وكذلك البورجوازي والفلاح والحرفي، الخ...

لنلاحظ على سبيل المثال أيضاً أن البورجوازية الصغيرة خلعت طابعها العام على العديد من المدن العربية (وربما على كافة مدننا) حيث الحرفيون بالمئات والمتاجر الصغيرة بعدد أكبر. وأقصد بالطابع العام العادات والتقاليد، نمط الدخول في علاقة مع الآخر، الخ. وتتميز هذه الطبقة - هجينة التركيب بالمناسبة - بضيق الأفق والخوف من الجديد، تجنب المغامرة، والحرص الشديد على تخزين المال، الخ.. ولكنها تحولت في كتابات عدد كبير من المثقفين - يوم اكتشفوها ودهشوا لاعتقادهم أن كشفهم يضاهي الكشف عن أمريكا - تحولت إلى مبدأ ميتافيزيقي يشرح السياسة والشعر، الفن والأخلاق والأدب وكل ما نريد.

والذي فاتنا كلنا، نحن المثقفين العرب، هو الحقيقة الهامة التالية وهي أن في خلفية الطبقات والفئات وكافة التنظيمات الاجتماعية، القديم منها والمستحدث، في أعماق كل إنسان عربي، بقايا العقلية القبلية الموروثة عن الجاهلية (وربما عما قبلها) هي والخلق الملازم لها. وهي تطبع بطابعها البورجوازيات الكبيرة والصغيرة والاقطاعيات، وتنفذ، لا شعورياً، إلى صميم التنظيمات المستحدثة وتفرض عليها، شئنا أم أبينا، بعضاً - وأحياناً الكثير - من علائقها، أخلاقيتها ونظرتها إلى الأشياء، فتحرفها، دون أن ندري، عن الطرق المرسومة لها. ولها بدائل عديدة منها الأسرة والطائفة والحزبيات والزعامات المحلية، الخ. وسوف نستمر لزمن طويل إذا لم نعرف كيف نستأصلها بتربية تستخدم كل وسائل التربية التي أشرت إلى بعض منها.

أقول بشكل أدق وأعمق.

إن ما يميز العربي، فرداً وجماعة، عن غيره من أبناء الأمم الأخرى، هو الحضور الكثيف لماضيه بكل مسافاته وعقده وتعقيداته في حاضره، فكأن كل تاريخه يعود بسرعة خاطفة إلى ساحة وعيه، رغماً عنه، عند كل حدث أساسي من أحداث وجودنا.

وفي هذا الحضور عظمة العربي وبؤسه.

عظمته لأن ماضينا هو الذي ضمن لنا الاستمرار في الوجود فالنهضة فمصارعة الاستعمار ومن ثم الدخول في حوار شاق مع الحضارة الحديثة.. وبالفعل فإن الذي يتأمل، بحد أدنى من الحياد، في الحركات الثورية التي توالت على أقطار هذا الوطن منذ بداية النهضة إلى أيامنا، ويعلق محفوظاته من النظريات والفلسفة، ويلاحظ بدون أدنى ريب، أن التاريخ هو القوة الأولى التي استدعت هذه الحركات وغذتها بالطاقات الحية، وجعلتها تنجح حيث نجحت وبنسبة نجاحها، تلي بقية العوامل ومنها الصراع الطبقي وغيره.

* * *

من المسئول عن هذا القصور الثقافي الذي هو جوهر التخلف؟ سؤال كبير ليست الاجابة عنه بالأمر الهين. ليس المثقف وحده بدون شك، فهو موظف، كما قلت، وقد تكون مسئولية الذي وظفه أكبر مبدئياً لأنه يشرف عليه ويوجهه. ومن ثم فإن الحاكم، وإن كان أحياناً من فئة المثقفين، لا يقيم كبير وزن للثقافة (الا اللهم في البيانات الرسمية) لأن نتائجها ليست دوماً مضمونة، ولا تظهر إلا على المدى البعيد، وهو واقع تحت ضغط الأحداث المتسارعة التي تتطلب منه رد فعل آني يتحمل وحده مسئوليته.

ومن ثم فإن الأمم المتخلفة تشعر أن قصورها علمي - تكنولوجي - هذا صحيح لحد ما - فهي تؤثر الآلة على الإنسان لأن هذا متوافر عندنا بكثرة، وثمنه أبخس الأثمان، في حين أن الآلة الدقيقة ما تزال قليلة وثمنها مرتفع. كما تؤثر المتخصص في العلوم، خصوصاً المتقدمة جداً، على الشاعر والكاتب والفنان، لأن هؤلاء لا يحتاجون إلى اعداد طويل في نظرها وهم أيضاً بعدد كبير، وتؤثره أيضاً على الفيلسوف والمتخصصين في العلوم الانسانية لأنها لا ترى في هؤلاء سوى مدرسين لتخريج حاملي شهادات فائدتها العملية قليلة. إلا أنها تنسى هذه الحقيقة الهامة جداً وهي أن القصور الذي تتحسس منه هو وجه من أوجه قصور آخر أوسع منه بكثير وأخطر شأناً، هو القصور الإنساني. فالآلة - أية كانت - وسيلة، قيمتها بالذي يستخدمها والذي جعلت من أجله، قيمتها بالدرجة الأولى بالذي يبدعها أو يسهم في ابداعها وتطويرها لأنه وحده يتصرف بها كما يشاء.

والاختصاصي - أية كانت درجة اختصاصه - لا قيمة له إلا بالمجتمع الذي ينظم ذاته بشكل يستطيع معه أن يضع كل إنسان في مكانه بالاستناد إلى معايير موضوعية في رأسها الموهبة، إرادة العمل، الاخلاص له، الخ.. وهذا المجتمع يكونه المربي والكاتب والاعلامي وبقية من ذكرت بعضاً من أهمهم. وهؤلاء جلهم من فئة الموظفين العاديين، أي الذين يقضون حياتهم في القيام بمهام روتينية. ولا أعرف في حدود ما أعرف، إلا مركزاً واحداً للبحوث الإنسانية في هذا الوطن الواسع والغني بثرواته الطبيعية والانسانية، وهو مركز محدود الفعالية. وكليات اللغات والعلوم الانسانية (بالمعنى الواسع للكلمة) غالباً ما تكون مهملة، يحشر فيها الطلاب الذين حصلوا على أدنى العلامات، مما يضعهم في مرتبة، اجتماعياً دنيا في نظرهم ونظر أساتذتهم والمجتمع. والمفارقة هي أن هذه الكليات المدعوة خطأ - وأحياناً احتقاراً - نظرية هي التي ينهض خريجوها بمهمة تكوين الإنسان العربي، لا المتخصصون في التقنيات والعلوم الدقيقة، كما أشرت إلى ذلك.

ومن الأسباب الموضوعية للقصور الإنساني اللغة. فهي ما تزال بحاجة إلى ترويض بالتأليف والترجمة والاقتباس، ممتد على سنوات كي تصبح لغة تحليلية في عصر صار فيه التحليل الممعن في الدقة الرياضية، الطابع المميز للغات العالم المتقدم. وربما بالمناسبة أن أحد دواعي ظهور شعر الحداثة - وتعثره - لدى بعض الأمم المتقدمة هو إرادة الكشف عن الجوهر الأصيل للغة الذي هو « الشعر » في لغات فقدت كل شاعرية. ولسوف نأسف كثيراً نحن العرب متى صارت لغتنا حقاً تحليلية على الشاعرية التي ما تزال طابعها المميز. إلا أن ثمن التحديث ليس بالبخس.

أقول بنتيجة ما تقدم إن المثقف صار هامشياً في الوطن العربي، سواء كان هو المسئول عن هذه الهامشية أم الحاكم أم الظرف التاريخي المستقل عن ارادتنا، أو كل هذه الأسباب؟.

كلا. فالمثقفون يتكاثرون وتتكون تدريجياً بحكم الاصطفاء الطبيعي نواة سويتها مرتفعة. وهم يشكلون - أقله بعددهم المرتفع - قوة لا يمكن للحاكم أن يستهين بها بسبب تأثير المثقف المتزايد في الجماعة العربية. وعلى أية حال فإن هذا الحاكم بحاجة إليهم في قطاعات هي من المستلزمات الأولية للدولة اليوم، أياً كان نظامها، وأياً كان جهل حكامها، أقصد التعليم بكافة درجاته والاعلام والايديولوجيا والبيروقراطية، وأيضاً التأليف الفكري والأدبي والترجمة والفن التشكيلي والموسيقى. وبوسع المثقفين - أقله بعطالتهم - أن يشلوا حركة الدولة. الذي يعوزهم في أغلب الحالات هو وعي خطورة دورهم والثقة بأنفسهم، أو إذا شئت، تجاوز عقدة النقص التي تجعلهم يضعون أنفسهم في مرتبة دنيا بالقياس إلى الحاكم أو إلى المتخصص في العلوم والتقنيات أياً كان اختصاصه.

وفي اعتقادي أن المثقفين يشكلون في المجتمع المتخلف طبقة أو في أدنى الحدود بداية طبقة، أقصد قوة أساسية من جملة القوى التي تحرك المجتمع أو تعطل حركته عند الاقتضاء. ولأفراد هذه الطبقة مصالحهم ووجودهم. وقد بدأوا يتكتلون، كل فئة منهم في منظمتها، لتأكيد وجودهم، وللدفاع عن مصالحهم.

إلا أنهم معرضون لخطر كبير، هم والقيادات السياسية التي أخذت تنبثق في بعض الأقطار العربية من صفوفهم. وبالفعل فإن المثقفين (دوما بالمعنى الواسع) يشكلون هم والسياسيون لدى الأمم المتخلفة، حلقة الانتقال من القديم الأقدم إلى الحديث الأحدث. أو هم، إذا شئت، الشطر المتقدم من الشعب في اتجاه الحداثة. فإذا لم يكونوا كلهم أو بعضهم، بمقياس المهمة الملقاة على عاتقهم، إذا لم يجهدوا كي يكونوا بمقياسها، وهي ضمان انتقال العربي بوصفه عربياً، من الحضارة القبلية إلى الحضارة المبرمجة - التكنولوجية، أو من الماضي إلى المستقبل، فقدوا - أيضاً - كلهم أو بعضهم - مناعتهم، شأنهم شأن جسد الولد في مرحلة النمو السريع، يصير قابلاً لتلقي كافة الجراثيم وانباتها، إذا كانت العناية به غير كافية، وأيضاً شأن المراهق الذي لا يسهر أهله ومدرسوه على تربيته، فهو يتعرض لعدوى كافة الأمراض الاجتماعية والنفسية. ولقد أشرت إلى اثنين من هذه الأمراض وأرى أن أشدد مرة أخرى عليها لنتبين بما أمكن من الوضوح خطر كل منها، الأول مرض التبرجز الذي يفصل المثقف عن الطبقات الدنيا التي غالباً ما ينبثق منها. بهذا يتكون تعارض خامس يضاف إلى التعارضات الأربعة التي ذكرت، هو التعارض بين المثقف والشعب.

المرض الثاني يفوق خطره أي خطر آخر، هو المجتمع الاستهلاكي الذي جررناه بأيدينا إلى داخل الدار. كما جر أهل طروادة إلى قلب مدينتهم الحصان الذي دمرها. فقد انتقلت عدواه من الطبقة الثرية إلى القيادات السياسية والثقافية. واليوم تنتقل من المدن إلى الأرياف ومن القيادات إلى الشعب. وقد بدأت تظهر نتائج هذا الداء الذي لا دواء له، مع أننا ما نزال في بداية الطريق.

أما نتيجته القصوى إذا تملك الجسد الإجتماعي - لا سمح الله - فهي كنتيجة أية جرثومة سرطانية تتملك الجسد العضوي، أقصد الانحلال.

الثقة بالشعب... الثقة بالإنسان:

هل قدمت عن الوضع العربي في نهاية هذا القرن صورة قاتمة؟ ربما. ومع ذلك أضيف أن الواقع في اعتقادي بعد أمرّ من القول. ولكن إذا لم تكن لنا، نحن الذين ندعي اننا مثقفون، القدرة على الرؤية والجرأة على القول فقد فقدنا المسوغ لوجودنا وفقدت الثقافة قيمتها. والصراحة أجدى لنا وللأمة من أن نغطي الواقع بالشعارات الفضفاضة ثم نسير بالطريق الملتوية المألوفة، كل منا إلى مصلحته الخاصة يضمنها كيفما اتفق. هذا الازدواج في الموقف يتحول مع الزمن إلى ازدواج في الشخصية هو بمثابة تعارض سادس يضاف إلى التعارضات الخمسة السالف ذكرها. وله نتائج حطيرة على العمل العام إذ أن ابن الشعب يكتشفه عربياً بسرعة ويتبناه ويملده وتدريجياً يفقد ثقته بالقيادات كلها.

إن الرؤية الواضحة هي بداية المعرفة. والمعرفة المستندة إلى التحليل - النقد بداية الخلاص.

إلا أن طريق الخلاص هو الأطول والأصعب سلوكاً ولا يشقه إلا الشعب الذي ما يزال محتفظاً برصيد كبير من روح التضحية التي ورثناها عن أجدادنا. وهو مستعد دوماً لتوظيف هذا الرصيد، ولكن إذا حققت القيادة شرطين: الصراحة والاخلاص. وتلك بداية الديمقراطية: أن يقول القائد الحقيقة هي كما هي والا يخون هذه الحقيقة فيسلك بخلاف ما تقتضيه.

ومن ثم فإن عمرنا في الاستقلال قصير. إنه لا يزيد عن نصف قرن لدى الأقطار الأسبق إلى التحرر، ولما يبلغ بعد ربع القرن في الأقطار التي تأخر تحررها. وهذه فسحة زمنية لا تكفي للحاق بالحضارة الحديثة وقد ناهز عمرها قروناً ستة، وفي رأي بعضهم تسعة. إن إعادة تكوين الإنسان لا ترتجل. فالعلم يمكنك اليوم من الحصول على منتجات الطبيعة في أسابيع، وربما في أيام. أما النضج الثقافي فيحتاج اليوم إلى المدة التي كان يحتاجها بالأمس القريب والبعيد وسيحتاجها في الغد الأبعد. إن الجاهل وحده يصيبه غرور الثقافة لاعتقاده أنه حصل عليها كلها. أما الفيلسوف والعالم والشاعر والكاتب والفنان فيشعر في نهاية عمر قضاه في «التعلّم» إنه ما يزال في بداية الطريق.

والأهم هو ألا نيأس من الشعب. فهذه جريمة بحق الإنسان. ولا يوجد مبدئياً انسان، لا يوجد شعب ميئوس منه. وإذا حصل شيء من ذلك، إذا تأخر نمو شعب، فإنّ مسئوليته تقع على عاتق القيادة أية كانت.

ومن المؤسف أن المثقف العربي، أياً كان موقعه في القيادات، العليا منها والدنيا، يميل بغريزته إلى وضع الشعب (الذي انبثق، هو منه كما قلت) تحت الوصاية. والسياسي بدوره لا يثق بالمثقف، بل يحرمه من المبادهة ويطلب منه، ضمناً وصراحة، أن يمشي في ركابه. هذا مع العلم أن السياسي اليوم، وعلى الخصوص في الأمم المتخلفة، ألصق فئات الشعب بالمثقف. وبالفعل فإذا لم يكن بالأساس من فئة المثقفين كما قلت، فقد أخذ عنهم الايديولوجيا التي استند إليها ليصل إلى الحكم، وهو دوماً بحاجة إليهم كي يفسروا هذه الايديولوجيات بما يتفق ووضعه ومرحلته.

لقد رددت أكثر من مرة في هذا البحث أن الأزمة ليست أزمة ديمقراطية. فأنظمة الحكم، ديمقراطية كانت أم مركزية أم استبدادية، نتيجة تصبح بدورها، ككل نتيجة أخرى، سبباً يوقع الحكم المستبد في دور فاسد (أو حلقة مفرغة) كما يقول المناطفة، أقصد العنف والعنف المقابل. والايديولوجيا، أية كانت درجة تقدميتها وديمقراطيتها، يمكن أن تفسر تفسيراً رجعياً وغير ديمقراطي. وإنما الأزمة هي، كما قلت أيضاً، أزمة تكوين شعب. والشعب هو الذي يصنع التقدم والديمقراطية، وأضيف الآن أنها أزمة ثقة بالشعب... بالإنسان، أي حيث يبدأ العمل التربوي التكويني.

فعلى كل منا، أياً كان موقعه، سياسياً كان-أم مثقفاً، أن يتحمل مسئوليته.

لا تقل إن الحاكم يمنعني من أن أقول ما أعرف أو أن أعرف ما يجب أن أعرف. فبعض الحقائق تؤذي عند أكثر الأمم استقراراً ورخاء وديمقراطية. وبالمقابل فإن الثقافات الثورية نشأ معظمها في عصور الاستبداد. والحركات الثورية قامت كلها لمناهضة طغيان ما. وموهبة الكلام لا تقوم على أن تقول، بل أن تعرف ما تقول ولمن تقول في الظرف المناسب. وكذلك العمل ثورياً كان أم عادياً.

إن الخطر على المثقف، لا يتأتى من الحاكم ذاته، بل من مصدرين هما في الحقيقة اغراءات، كثيراً ما يستهوي بهما الحاكم المثقف في الأمم المتخلفة لينصاع له:

اغراء السلطة، أقصد الاستمتاع بدرجة ما من التسلط.

اغراء الترف، ومتعته هي أيضاً ضرب من ضروب التسلط.

وإذ يقع الإنسان في هذا الشرك يضع ذاته في موضع «المتلقي» فيستسهل الشروط أياً كانت، شأنه شأن المرأة التي تستسلم لجسدها فهي تستهين بالشرف وببقية القيم. إن أشد أنظمة الحكم مركزية في بداياته من صنع مثقفين.

أقول ملخصاً:

إن معركتنا الثقافية كمعركتنا السياسية: معركة صمود ويربح المعركة من يصمد على أرضها.

ومعركة المثقف، رهان الثقافة: الشعب، ان يوجد فعلاً فتوجد معه الحرية أو يتلاشيان معاً.

انطون المقدسي
اتحاد الكتاب العرب - دمشق

قريباً عن دار الأفق

الاعمال القصصية
للكاتب رشاد ابو شاور

(القصص القصيرة)

في مجلد واحد:

- **ذكرى الأيام الماضية**
- **بيت اخضر ذو سقف قرميدي**
- **مهر البراري**
- **بيتزا من اجل ذكرى مريم**